





جقوقس لطنع مجفئ لم لِلنَّايشِ

مِنْ إَصْدَارَاتِ



إخدى مُؤسّسات



تُطْلَبُ اصْدَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ دَارَةِ بَخِيْبَوْيِهِ المَغْفِيَّة مِنْ .

N. (22) - ETG (2) - IMM (6) - GH (11) Madinati -Sidi Elbernoussi- Casablanca - Royaume (du Maroc)

Tel: (+212) 667893030 - 522765808 مَرْكَنَيْجَيْبُونِهِ ـ ٱلذَّارُ البَيْضَاءُ ـ ٱلْمَلَكَثُمُ ٱلمَغْرِبَيَّةُ

وحدة (505) الدور الثاني – برج (أ) المدخل بين ماكدونالذ وأورانج.

السرايا مول— 16 ش. ولي العهد— حداثق القبة— القاهرة

هَانَتْ، 224875690-1115550071 (20+)

دَارُالَذْ هَبِ القَاهِرَة - جُمْهُ وْرِيْةُ مِصْرَالْمَ لِيَةِ

تَغْزَغُ زَيْنَة ـ خَلْف مَصرِفْ أورَابَنك

هَانتْ، 20203238-37030207)

دِيْوَانُ الشَّيْنَا قِطَةِ. انواكيثُوط. لَلِمُمْهُورِيَّةُ اَلإِيْلَامِيَّةُ اَلْوَرِيْتَانِيَّةُ



رَقَمُ الإَيْدَاعِ فِي المُلَنَبَةِ ٱلوَطَلِينَةِ ﴿ الِحَزَّانَةِ ٱلعَامَّةِ ﴾ لِلْمُثلَكَةِ إِلْمَرْبِيَّةِ

2016 MO 2282

الزِّمُ الرِّولِي المغيّارِي لِهٰذَا الكِتَابِ (ردمك)

978-9954-607-48-0

(M) dr.a.najeeb@gmail.com

www.facebook.com/najeebawaih

@najeebawaih

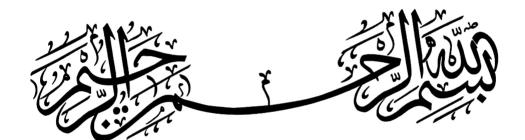
\$\rightarrow\$ +90 531 623 33 53



ؖؾٙٳٚڽڣ ؙ۩ؠؙۣڰؠڹڔؖ(ڵۄؠؙۜڰؙڔؙڹ؇ٷڔڹٷڴڔڮٷٞڒڽٷڒؙڔ؈۩ڣڮڛ۫ؽ۩ؽڵؚؠ؊ڔؽٙ۩ڟ۪ڣؽڔ ڶڶٮۊۅڛ<u>ٷۼ</u>ڹ؞

تَحْقِيقُ ٱلأسْتَاذَيْن

الدكتورك فظرية فبدل الرحن محترث ير ﴿ الدكتور الْعِمَرِيهِ فَعِبْرِ اللَّهِ عَبْرِ اللَّهِ عَبْرِ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّالِي مِنْ اللَّهُ مِ



الحمد لله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على نبيِّه المصطفى وآله وصحبه؛ وبعد:

فإنَّ ظهور المختصرات في العلوم الشرعية -بل وغير الشرعية - عند السسلام المسلمين مِن الأمور التي شاعَت وذاعَت، ولم يختص بها مذهب دون مذهب، ولك أن تبحث في مصنفات الفقهاء عمَّا امتاز "برَدِّ الكثير إلى المختصرات في التصنيف القليل، وتضمين القليل معنى الكثير"(1)، أو في فهارس المخطوط والمطبوع من الأسفار في مكتبات الأمصار لتقف على كمِّ هائل من العناوين التي تبدأ بكلمة "مختصر" أو "اختصار" فضلًا عمَّا أخذ الصفة وإن لم يكن في عنوانه ما يدل عليها، وهو غير قليل.

وإذا كنا موفَّقين في استقراء عناوين المختصرات الفقهية المالكية -على الأقل- وتَتَبُّع أكثرها في كتبِ الفهارس فإننا نَخلُص من ذلك إلى أنَّ غالب المختصرات يندرجُ تحت أحد الأصناف الثلاثة التالية:

الصنف الأول: المختصرات المفردة -المستقلة عن غيرها- وهي كتب جامعة أراد أصحابها الاختصار في تصنيفها تيسيرًا وتقريبًا، فلم يُلزِموا أنفسَهم باختصار كتاب معيَّن أو النسج على منواله، ولا بجمع المتناثر في بطونِ الأمهات بين دَفَّتَى تلك المختصرات.

ومن أمثلة هذا الصنف عند المالكية المتقدمين المختصران: الصغير والكبير لعبد الله بن عبد الحكم بن أعين، المتوفى سنة (214 هـ)(2)، ومِثله

أصـــناف المختـصرات فــي الفقــه المـــالكــ

⁽¹⁾ هذه العبارة للحطاب في مواهب الجليل: 1/ 34 ويريد بها تعريف الاختصار.

⁽²⁾ اطَّلعتُ على صورةٍ لنسخة مخطوطة لمختصره الصغير يُحفَظ أصلها تحت رقم (96) في المكتبة السليمانية، وتقع في (86) لوحة مكتوبة في القرنِ الثامن الهجري وهي تامة حسنة فيها زيادة مذاهب أهل الأمصار لأبي القاسم البُرقي.

مختصر أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزُّهريّ، المتوفى سنة (242 هـ)⁽¹⁾ ومِن بعده كتاب "التفريع" لأبي القاسم ابن الجلاب البصري، المتوفى سنة (378 هـ)⁽²⁾، وتليه "الرسالة الفقهية" لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، المتوفى سنة (386هـ)⁽³⁾، وكتاب "التلقين" للقاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي، المتوفَّى

قد حقَّقَ المختصر الصغير معتمِدًا على هذه النسخة محمد عبد الله الحماديِّ في أطروحة الماجستير التي حَصَلَ عليها من جامعة الشارقة، ونَشَرَتها جمعية دار البر في دبي سنة 1432هـ.

ولمختصره الكبير نسخة مخطوطة ناقصة - يحفظ أصلها تحت رقم (810) - في خزانة جامع القرويين تقع في 33 لوحة.

وقد وفق الله الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب إلى تحقيقِ المختصر الكبير معتمِدًا على هذه النسخة وإتمام نقصها بما تيسر له من شرح الأبهري على المختصر وما استلَّه من بطون الكتب المطبوعة، ونَشَرَه في مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث بالدار البيضاء سنة 1434هـ.

- (1) لمختصر أبي مصعب الزهري نسخة ناقصة يحفظ أصلها تحت رقم (40/ 874) في خزانة جامع القرويين بفاس، وتقع في (174) لوحة، كُتبت في قرطبة سنة 359هـ ونَشَرَته الرابطة المحمدية في الرباط سنة 1438هـ.
- (2) نشرت كتابَ التفريع بتحقيق الدكتور حسين بن سالم الدهماني دارُ الغرب الإسلامي في بيروت سنة 1408 هـ، وأعادت دارة نجيبويه المعرفية نشره مع شرح أبي إسحاق التلمساني المُسمَّى "تذكرة أولي الألباب بشرح تفريع ابن الجلاب" في عشرة مجلدات بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب والدكتور حافظ بن عبد الرحمن خير.
- (3) لرسالة ابن أبي زيد القيرواني طبعات كثيرة آخرها ما اعتنى به الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب وقد نَشَرَها مرتين أُولاهما في مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث سنة 1437هـ وثانبتهما في مؤسسة قطر الندى للثقافة والإعلام والنشر بالدار البيضاء سنة 1440هـ.

أما شروح الرسالة فكثيرة وبتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب -أيضًا - نَشَر منها مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث في الدار البيضاء سنة 1439هـ ودار المذهب للطباعة والنشر والتوزيع في انواكشوط شرح التاج الفاكهاني المعروف بـ"التحرير والتحبير" وهو أوسع شروحها على الإطلاق؛ إذ فيه زُبَد ما قبله، وعليه معتمد مَنْ بعدَه.

مُعْتَبُرُهُمْ التَّحْقِيْقِ

سنة (422هـ)⁽¹⁾.

ثم حَمِيَ تصنيف المختصرات المفردة في المذهب بَعْدُ وتتابع.

الصنف الثاني: مختصرات الكتب المبسوطة، ويغلب أن يكون في كُلِّ منها اختصار لكتابٍ واحد من الكتب المتقدمة عليه، ويراد منها تقريب الأمهات من طُلَّابها؛ لتسهيل حفظها واستحضارها وتيسير الوصول إليها على مَنْ قصرت عن بلوغ أصلها همَّتُه، أو ضعُفَت عن الإحاطة بها طاقتُه.

ومن أمثلة هذا الصنف مختصرات المُدَوَّنة عند المالكية، ومن أقدمها اختصار فضل ابن سلمة البِجائي الأندلسي، المتوفى سنة (319هـ)، واختصار ابن أبي زيد القيرواني -صاحب الرسالة الفقهية المتقدم ذكرها- المتوفى سنة (399هـ).

وربما جاء المتأخر بتهذيب مختصر سابق، كما فَعَل أبو سعيد خَلَف بن أبي القاسم البراذعي، المتوفى في الربع الثاني من القرن الخامس الهجري؛ إذ هذَّ بَ مختصر شيخه ابن أبي زيد القيرواني في كتابٍ عُرِفَ بـ"التهذيب لمسائل المدونة والمختلطة" وفاقت شهرتُه شهرة أصلِه وأصل أصله حتى اصطلح مَن بعده على إطلاق اسم "المدونة" عليه (3).

الصنف الثالث: المختصرات الجامعة، ويراد منها جمع نصوص الأمهات في كتابٍ واحد يمتاز بالإيجاز، فلا يقتصِر مؤلف كلِّ منهما على اختصار كتاب بعينه؛ بل ينتقي من كتب المتقدمين ما يَسْلكه في عِقد الاختصار، وربما استعاض

⁽¹⁾ نشرته بتحقيق محمد ثالث سعيد الغاني مكتبة نزار مصطفى الباز في مكة المكرمة سنة 2009م.

⁽²⁾ نَشَرَ مركزُ نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث هذا الكتاب في خمسة مجلدات بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب في الدار البيضاء سنة 2013م.

⁽³⁾ نَشَرَ مركزُ نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث اختصارَ ابن أبي زيد للمدونة سنة 2012هـ، وتهذيبَ أبي سعيد البراذعي لها سنة 2016هـ، وكلاهما بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب.

بالتلميح عن التصريح في ذِكر مصادره.

ومِن أمثلة هذا الصنف كتاب "الإرشاد" لشهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، المتوفى سنة (732هـ)(1)، آخر مالكية العراق، وقد جَمَع في مختصره ما في تفريع ابن الجلاب ورسالة ابن أبي زيد وتلقين القاضي عبد الوهاب بزيادات⁽²⁾.

ومن هذا الصنف -أيضًا - كتاب "جامع الأمهات" أو "الجامع بين الأمهات" المعروف بالمختصر الفرعي عند المالكية، وقد جمع فيه مؤلفه أبو عَمرو عثمان بن الحاجب، المتوفَّى سنة (614هـ)(3) من أمهات كتب المذهب ما يربو على خمس وستين ألف مسألة من ستين كتابًا من كتب المالكية.

ويليه في الترتيب الزمني -وإن فاقه في الشيوع والذيوع عند من بعده-"المختصر الفقهي لما عليه الفتوى في مذهب الإمام مالك" للشيخ خليل بن

⁽¹⁾ نشرته المكتبةُ الثقافية في بيروت سنة 1424 هـ، وأعادت نشره دار الرشاد الحديثة بعناية الدكتور عبد الكريم بن محمد قَبُول.

⁽²⁾ انظر: مقدمة الناشر لطبعة دار الثقافة، ص: 4.

⁽³⁾ نُشِرَ "الجامع بين الأمهات" في مجلدين بمركز نجيبويه وخدمة التراث سنة 1431هـ وبين يديه كتاب "القصد الواجب في معرفة اصطلاح ابن الحاجب" لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى سنة (914هـ)، وفي حواشيه كتابا "تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب" و"التعريف بالأعلام والمبهمات الواردة في جامع الأمهات" وكلاهما من تآليف أبي عبد الله محمد بن عبد السلام المصري من علماء القرن الثامن الهجري.

ونشر المركز المذكور -عمَّره الله بالعلم والعلماء - سنة 2008 كتاب"التوضيح "للشيخ خليل بن إسحاق الجندي المتوفى، سنة 776هـ، وهو أكثر شروح هذا المختصر الفرعي ذيوعًا وشهرة.

ونشرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر سنة 1438هـ شرح أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي على "جامع الأمهات" في ثمانية عشر مجلدًا، وأعيد نشره في مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث ودار المذهب للطباعة والنشر والتوزيع في سنة 1440هـ. وجميع هذه الأعمال بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب.

إسحاق الجندي، المتوفى سنة (776 هـ)⁽¹⁾، وقد أكبَّ عليه المالكية حفظًا وشرحًا وتعليقًا - بل ونظمًا⁽²⁾ - وشغَلَهم عما سبقه من كتب المذهب؛ إذ جمع خلاصتها فأوعى، حتى قيل: إنَّ عدة مسائله تجاوزت مائتي ألف مسألة بين منطوقة ومفهومة⁽³⁾.

ونختم الكلام على هذا الصنف بذكر أبسط وأوسع ما أُلِّفَ فيه؛ نعني مختصر محمد بن عرفة الورغمي التونسي الفقيه المتوفَّى سنة (803هـ) المعروف بـ"اختصار مجموع ما ألفته المالكية" في الفقه"(4)، وهو من أكثر المختصرات

⁽¹⁾ مما وفق الله دارة نجيبويه المعرفية إليه إخراج ثلاث طبعات لهذا العلق النفيس:

^{*} الطبعةُ الأولى وهي تامةٌ (غيرُ مجزأة) تقع في مجلدٍ كبيرٍ، وفيها عناوين للأبواب والفصول والمسائل، وفي حواشيها فروقٌ بين روايات المختصر، وعرضٌ لتَعَقَّبات شرّاحه واستدراكاتهم عليه.

^{*} الطبعةُ الثانيةُ وهي مجزأةٌ على ثمانية أجزاء في كل منها ثُمُنٌ من أثمان المختصر، وتتضمنُ هذه الطبعةُ عناوينَ لأبواب وفصول ومسائل المختصر، وفي حواشيها فروقٌ بين رواياته منثورةٌ على مَيمَنة متنه وميسرته.

^{*} الطبعةُ الثالثةُ (مخصصةٌ للحُفّاظ) تقع في ثمانية أجزاء في كلِّ منها ثُمُنُ المختصر، وهي بحجم الكف تناسب قياس الجَيْب، وتخلو هذه الطبعةُ من الحواشي السُّفلية والجانبيَّة.

تنويهٌ: في صُلب الطبعات الثلاث رواية بهرام الدَّميريِّ تلميذ المؤلف رَحَهُ مَا اللَّهُ، وكلّها مثمنةٌ محزّبةٌ مقفَّفةٌ على أربعين وثلاثمائة قِفَّ، وقد راجع كلَّ ثُمُينٍ من أثمانها أربعة شيوخٍ من علماء القِطر الشِّنقيطيِّ الرَّاسخين في حفظ المختصر و شرحه وتدريسه!

⁽²⁾ من أشهر أنظام المختصر نظم الشيخ محمد المام بن البخاريِّ الباركيِّ المتوفى سنة 1282هـ في نحو تسعة آلاف بيت، وقد نشرته دارة نجيبويه المعرفية مع شرح تلميذه الشيخ أحمد يعقوب بن محمد بن عبد الله -المعروف بابن عمر - الباركيِّ، المتوفى سنة 1303هـ في أربعة مجلدات سنة 1440هـ.

وآخر أنظام المختصر نظم الشيخ محمد سالم بن محمد علي عبد الودود- المعروف بعدُّود- المتوفى سنة 1430هـ في نحو ثمانية عشر ألف بيت، وقد نشرته دار الرضوان في انواكشوط مع تعليقات نفيسة لناظمه عليه في سنة مجلدات سنة 1434هـ.

⁽³⁾ انظر: الفكر السامى، للحجويّ: 2/ 243.

⁽⁴⁾ نشرت مختصر ابن عرفة الكبير مؤسسة خلف أحمد الحبتور بتحقيق الدكتور حافظ بن

تعقيدًا، حتى إنَّ ابن غازي المكناسي، المتوفَّى سنة (919هـ) سَعَى إلى حلِّ تعقيده في كتاب سماه "تكميل التقييد وتحليل التعقيد" أو"إتحاف ذوي الذكاء والمعرفة بتكميل تقييد أبي الحسن الزرويلي وتحليل تعقيد أبي عبد الله ابن عرفة" فلم ينل مُرادَه ولم يُرضِ مُطالِعَه في تحليل التعقيد، حتى قال بعض معاصريه الفاسيين عن كتابه هذا: "أما التقييد فقد كمَّله، وأما التعقيد فما حلَّله "(2).

المتاخرين عن مرحلة الحركة العلمية عند المالكية -بالتزامن مع مرحلة الاختصارات وما بعدها بمرحلة الاشتغال بوضع الشروح والحواشي على المختصرات الفقهية المختصرات الفقهية حتى أعادَها بعضهم كتبًا مبسوطة لطولِ شرحه عليها، أو إنزالًا لها منزلة الأمهات بكثرة العناية بها والصدور عنها والرد إليها؛ فتكاثر -ابتداءً - وضع المختصرات، وشاع اختصار الأمهات، وأكثر من هذا وذاك اشتغل الناس بشرح الاختصارات، حتى صارَ الإكباب عليها وعلى شروحها الشغل الشاغل للمتفقهة في عصور الضعف والجمود.

المتاخرين وإن نَعْجب فعجبٌ أن تَتَصَدَّرَ المختصراتُ مصادرَ الفقه المالكي إلى المتاخرين جانب "المدونة"؛ بل تُقدَّم عليها أحيانًا، فنرى الإمام القرافي يذكر ثلاثة المختصرات مختصرات إلى جانبها وهو يُعدِّد الكتب التي يدور عليها مذهب مالك شرقًا وقي بعضِهم بعضَها وغربًا في سياقِ ذكرهِ سببَ تأليف كتاب "الذخيرة"؛ إذ سمَّى "المدونة" على الأمهات

السحنون، و"الرسالة" لابن أبي زيد، و"التلقين" للقاضي عبد الوهاب، و"عِقد

عبدالرحمن خير في دبي سنةَ 1435هـ.

⁽¹⁾ هذا العلق النفيس مما حقَّقَه الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب وحالتْ حوائلُ عدَّةٌ دون طبع ما بعد ربع العبادات) مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة الرّاث سنة 2013م.

⁽²⁾ انظر: نيل الابتهاج، للتنبكتي: 2/ 272.

الجو اهر" لاين شاس (1).

وأمام هذا الواقع الذي ما له من دافع تبايَنَتْ آراء السادة المالكية ومواقفهم من المختصرات الفقهية إلى موقِفَين متقابلين بين مؤيدٍ ومعارضٍ، نُبيِّنُهُما فيما والمختصرات

موقف مؤيدي الفقهيسة مسن

المالكــــ

ذَهَبَت طائفةٌ من علماء السادة المالكية إلى الانتصار لفكرة الاختصار، معللين مذهبَهم هذا بالضرورات الملجئة إليه، ومردُّها في الغالب إلى القراء لا الاحتـصَّاراتُ إلى الكُتَّاب؛ إذ إن الكاتب لو لم يَرَ في الاختصار مصلحةً راجحةً لما عَمَد إليه أصلًا، ولذلك يُعَلِّل أكثرُهم الاختصار بأحوال الطلبة، بينما يرى البعض الآخر فيه مِيْزةً من مزايا التأليف، وفي القدرة عليه منقبةً من مناقب المؤلِّفين، قد تحمِلُه على التفاخر بقدرته على الاختصار ولمز من لم يوافقه، كما في قول بعضهم:

فــشأن فحولــة العلمــاء شأنــي وشــان البـسط تعلـيم الـصغار

تنبيه: إن المختصرات هي التي من شأنها تعليم الصغار، وهو المصرح به عند واضعيها فضلًا عن غيرهم، فقد وضع ابن أبي زيد القيرواني رسالته الفقهية استجابة لأبي محفوظ محرز بن خلف البكري، المتوفى سنة (413 هـ) مؤدِّب الصبية ومعلمهم القرآن الكريم، وهو الذي أشارَ إليه في مقدمتها بقوله: "فإنك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة مما تنطِقُ به الألسنة وتعتقده القلوب وتعمل به الجوارح... لِمَا رَغِبتَ فيه من تعليم ذلك للولدان، كما تعلمهم حروف القرآن، ليسبق إلى قلوبهم من فهم دين الله وشرائعه ما تُرجى لهم بركته، وتُحْمَدُ لهم عاقبته"(2).

وقال في خاتمتها: "أتينا على ما شرطنا أن نأتي به في كتابنا هذا مما ينتفع به

⁽¹⁾ انظر: الذخيرة، للقرافي: 1/6.

⁽²⁾ الرسالة، لابن أبي زيد (بتحقيقنا)، ص: 10 و11.

سوغاتٌ عدةً

الاختصار غيؤ

-إن شاء الله - مَنْ رَغِبَ في تعليم ذلك للصغار، ومن احتاج إليه من الكبار $^{(1)}$.

وقد استحسَنَ القاضي عبدالوهاب هذا من المؤلِّف فقال وهو بصدد شرح قوله: "وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر إليه"(2) ما نصُّه: "وهذا حجة لأبى محمد فيما رسَمَه في هذا الكتاب من تعليم الولدان"(3).

وقد وضع الشهاب ابن عسكر كتابه "إرشاد السالك" مختصرًا لابنه في مقتبل عُمُره، وقال في ذلك: "إن الولد السعيد لمّا راهَق سنَّ الرشاد، وناهَزَ أن ينتظمَ في سلك أهل السداد، سَأَلني أن أضع له كتابًا يكون مع كثرة معانيه وجيز اللفظ، سهل التناول والحفظ، فاستخرت الله تعالى وجمعت له هذا المختصر..."(4).

وإلى مثل هذا ألمح وبمثله صرح آخرون من مصنِّفي المختصرات، رحم الله جميعَهم.

وفي الجملة فإنَّ مؤيدي الاختصار يسوقون لتبريره أسبابًا عدة غيرَ ملائمته للناشئة أبر زُها:

أولاً: تسهيل استحضار المسائل الفقهية الفرعية التي يكثر وقوعه، وتقريبها من المتفقهة، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: «يَنْبُغِي تَلْخِيص مَا يَكْثُر وُقُوعه مُجَرَّدًا عَمَّا يَنْدُر، ولا سِيَّمَا فِي الْمُخْتَصَرَات لِيَسْهُل تَنَاوُله»(5)، وقد نقل هذا الكلام الحافظ المناوي عنه في "فيض القدير" وأقرَّه(6).

ثانيًا: تلافي ما يُؤْخذ على الأمهات والمطولات من التَّكرار وسوء النظم

⁽¹⁾ الرسالة، لابن أبي زيد (بتحقيقنا)، ص: 146.

⁽²⁾ الرسالة، لابن أبي زيد (بتحقيقنا)، ص: 11.

⁽³⁾ شرح عقيدة الإمام مالك الصغير، للقاضي عبد الوهاب، ص: 16.

⁽⁴⁾ إرشاد السالك، لابن عسكر، ص: 8.

⁽⁵⁾ فتح الباري، لابن حجر: 13/ 263.

⁽⁶⁾ انظر: فيض القدير، للمناوى: 3/ 562.

والترتيب، وهو أهم دوافع التأليف عند ابن شاس وابن الحاجب؛ حيث قال الأول في مقدمة عقد جواهره: "ولم أسمع من أحد منهم، ولا بلغني عنه أنه كره منه سوى تكريره وعدم ترتيبه، حتى اعتقد بعضهم أنه لا يمكن ترتيبه،؛ بل يشق ويتعذر، ولا تنحصر مسائله تحت ضوابط؛ بل تتباين وتتبتر... فكانوا كالمُعرِض عن المعاني النفيسة لمشقة فهمها، والمضرب عن الجواهر الثمينة لتكلّف نظمها... وقد استخرت الله تعالى وشرعت في نظم المذهب بأسلوب يوافق مقاصدهم ورغباتهم، ويخالف ظنونهم فيه ومعتقداتهم، فحذفت التّكرار الذي عابوا أئمة المذهب إذ لم يحذفوه، وحلَلْتُ النظام الذي كرهوه، ثم نظمته على ما جنحوا إليه وألِفُوه"(1).

وقال الحافظ أبو عمر ابن عبد البرفي مقدمة "الكافي": "إن بعض إخواننا من أهل الطلب والعناية والرغبة في الزيادة من التعليم سألني أن أجمع له كتابًا مختصرًا في الفقه؛ يجمع المسائل التي هي أصولٌ وأمهات، لما يُبنى عليها من الفروع والبِنْيات، في فوائد الأحكام، ومعرفة الحلال والحرام؛ يكون جامعًا مهذّبًا، وكافيًا مقرّبًا، ومختصرًا مبوّبًا، يُستَذْكَر به عند الاشتغال، وما يُدرك الإنسان من الملال، ويكفي عن المؤلفات الطوال، ويقوم مقام المذاكرة، عند عدم المدارسة؛ فرأيت أن أجيبه إلى ذلك"(2).

ثالثًا: تسهيل حفظ المتون الموصل إلى ضبطِ العلوم وإحراز الفنون؛ حيث جعل بعض أهل العلم الحفظ فَيْصلًا بين العالم وغيره، ومنهم من قال:

وبعدد فالعلم إذا لم ينضبط بالحفظ لم ينفع ومَن مارى غلِط

فلا غرو إذن في أن توضّع المختصرات بقصدِ التيسير على الحفاظ، الأمر الذي صرح به البعض، ومنهم الشهاب ابن عسكر، الذي وصف كتابه "إرشاد

⁽¹⁾ عقد الجواهر، لابن شاس: 1/4.

⁽²⁾ الكافى في فقه أهل المدينة، لابن عبد البر، ص: 9.

السالك" بأنه مع كثرة معانيه وجيزُ اللفظ، سهل التناول والحفظ(1).

ومنهم ابن جُزَيِّ الكلبيُّ، المتوفى سنة (758 هـ) إذ قال في مقدمة قوانينه واصفًا ما انتهى إليه تأليفُه بأنه سهل العبارة، لطيف الإشارة، مختصر الألفاظ، حقيقٌ بأن يَلهج به الحُفَّاظ⁽²⁾.

وذكر ابن خلدون في مقدمته أن غاية ابن الحاجب من وضع مختصره الفقهي هو تقريب الحفظ (3)، وقيل مثل ذلك عن "تهذيب البراذعي"، و"عقد الجواهر"، واشتَهر قولُه عن مختصر خليل.

رابعًا: الخوف على العلم من الاندثار بضياع الأمهات، خاصة وأن أهواء السلاطين في بعض الحقب تَصَدَّت لبعض المطولات بالمنع والحظر، وأخذت على أيدي المهتمين بها بالبطش والحجر، وأذكر هاهنا نِقمةً وقعت في المغرب على أهم كتب المالكية وهو "المُدَوَّنة" فقد سعى الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي، المتوفى سنة (558 هـ) إلى صرف الفقهاء عنها، والاستعاضة عنها وعن غيرها من الأمهات بكتاب جديد شُمِّي بـ"أعز ما يطلب"(4)، ولكنه لم يفلح فيما أراد، حتى خلفه ابنه أبو يعقوب يوسف، المتوفى سنة (580 هـ) فأمر بإحراق "المُدَوَّنة" وسائر كتب الفروع بدعوى عدول الناس عن الكتاب والسنة إلى ما فيها من رواياتِ وأقاويلِ الرجال، ولكن ً أمرَه لم ينفُذ إلا في عهد يعقوب المنصور، المتوفى سنة (186 هـ) فأحرقت "المُدَوَّنة" وابتلي الفقهاء في ذلك أشدّ

⁽¹⁾ انظر: إرشاد السالك، لابن عسكر، ص: 8.

⁽²⁾ انظر: القوانين الفقهية، لابن جُزَيّ، ص: 7.

⁽³⁾ ديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون: 1/ 733.

⁽⁴⁾ هو كتاب أعز ما يطلب، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت المصموديُّ، المدّعي أنه علويٌّ حسنيٌ، وأنه الإمام المعصوم المهدي، ألف كتابه المذكور في العقيدة فوافق المعتزلة في شيء، والأشعرية في شيء، وكان فيه تشيع ويقول بعصمة الإمام علي على رأي الإمامية من الشيعة. انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: 19/ 548.

البلاء، وقد وصف الحال التي آلت إليها الأمور عبد الواحد المراكشي، فقال: "وفي أيامه انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يُجَرَّد ما فيها من أحاديث رسول الله > والقرآن، ففُعِل ذلك، فأُحرقت منها جملةٌ في سائر البلاد كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد، وما جانَسَ هذه الكتب ونحا نحوها، لقد شَهدتُ وأنا يومئذ بمدينة فاس يؤتَى منها بالأحمال وتوضع وتُطلَق فيها النار، وتَقدُّم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيءٍ منه، وتوعَّد يعقوبٌ على ذلك بالعقوبة الشديدة"(1)، وتكررت عملية الإحراق في عهد ولده محمد الناصر، المتوفى سنة (610 هـ)، فأمر بإحراق ما لم تلتهمه النيران في عصر والده من نسخ "المُدَوَّنة".

ولم يعد للمدونة مجدُها السالف كما ينبغي إلا بعد أن أمر السلطان محمد بن عبد الله، المتوفى سنة (1203هـ) باعتمادها إلى جانب المصنفات المكملة والمقربة لها للتدريس في جامع القرويين، قاصِدًا بذلك إحياء المذهب والعودةَ به إلى أصوله المعتمدة وينابيعه الصافية.

المعارض للاختصار والمختصرات الفقهية، ومن أشهر من عُرِف بذلك الإمام أبو إسحاق الشاطبي، المتوفى سنة (790هـ) فقد قال: "اعتمدتُ بسبب الخبرة الفقهـة من عند النظر في كتب المتقدمين مع كتب المتأخرين -وأعنى بالمتأخرين ابن بشير ا وابن شاس وابن الحاجب ومن بعدهم - لأن بعض مَنْ لقيته من العلماء بالفقه أوصاني بالتحامي عن كتب المتأخرين وأتى بعبارة خشنة في السمع لكنها محض النصبحة"(2).

قال أبو العباس الونشريسي: "والعبارة الخشنة التي أشار إليها كان كَغْلَلْهُ

⁽¹⁾ المعجب في تلخيص أخبار المغرب، للمراكشي: 1/ 278.

⁽²⁾ الموافقات، للشاطبي: 1/ 97.

ينقلها من شيخه أبي العباس أحمد القبّاب وهي أن ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب أفسدوا الفقه"(1).

وسار على خطى الشاطبيّ مؤرخُ الإسلام ابنُ خلدون؛ حيث عنون في مقدمته فصلًا ب: "كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلّة بالتعليم"(2)، ومما قاله تحت هذا العنوان: "ربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطوّلة في الفنون للتفسير والبيان، فاختصروها تقريبًا للحفظ، كما فعل ابن الحاجب في الفقه... وهو فساد في التعليم وفيه إخلال بالتحصيل، وذلك لأن فيه تخليطًا على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم عليه وهو لم يستعدً لقبولها بعد"(3).

ويوافق الحجويُّ المعاصرُ ابنَ خلدون المتقدمَ فيما ذهب إليه من معارضة الاختصار؛ فينقل كلامه ويزيد عليه ما هو أشد وطأة على مؤيدي الاختصار فيقول: "إننا نرى في رأي ابن خلدون اتجاهًا تربويًّا يمكن تَعقبه، بأنه حَصَرَ الفائدة من المختصرات على كونها تُدرَّس على الناشئة وصغار المتعلمين، ولو أننا ألقيناها عليهم بعد استوائهم على سوقهم وتمكّنهم من استحضار حُكم حاضرٍ أو حاجةٍ مُلحةٍ لأضحت المختصرات مقرِّبةً للعلم، غيرَ مضيعةٍ للوقتِ، ولو أنه اقتصر بما ينتج عنها في تعليمها للناشئة وصغار المتعلمين في طور التكوين الخرجنا طائفة أخرى هي الأكثر وجودًا والأعظم أثرًا ينتفعون بها"(4).

وبهذا تنجلي أسباب معارضة ظاهرة المختصرات عند مَنْ عارضها في انحصارِ تأثيرها السلبي على ملكة التعلُّم، أو تعطيل حركة التجديد، أو مخالفة طريقة السلف.

⁽¹⁾ المعيار المعرب، للونشريسي: 11/ 142.

⁽²⁾ انظر: ديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون: 1/ 733.

⁽³⁾ ديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون: 1/ 733.

⁽⁴⁾ الفكر السامى، للحجوي: 2/ 457.

غير أننا نرى -من جانبنا- أنّ المختصرات وإن خالفت طريقة السلف في الموازنة بـين التأليف والتصنيف -وهذا أشد ما تتهم به- لم تصادف في الخَلَف مجتمعًا (الرايد كمجتمع السلف، ولم تصادِف في المتأخرين ملكاتٍ كملكات المتقدمين؛ بل كان الاختصار في التصنيف طورًا تقتضيه حركة التأليف، وعنصرًا يسدّ ثغرةً طارئة في منهج التعلُّم والتعليم.

> وهذا ما أشار إليه الحجويُّ في معرض كلامه عن المختصر الخليلي؛ إذ قال: "وحاصله أنه من زمن خليل إلى الآن زادت العقول فتورًا والهمم ركودًا، وتخدرت الأفكار بشدة الاختصار... فمِنْ زمن خليل إلى الآن تطوَّر الفقه إلى طور انحلال القوى وشدة الضعف والخرف الذي ما بعده إلا العدم"(1).

> وبهذا نكون قد وقفنا على آراء بعض من نَقَدَ الظاهرة، واعتبرَها طورًا من أطوار الهرم والشيخوخة التي ينتج عنها الذبول والانمحاء.

> ولسنا نحاول أن نستقصيَ الموضوع من أساسه، وإنما نرى من جانبنا أن أصحاب الاتجاهات التجديدية أو المتأثرين بها هم دعاة نبذ الاختصار، والرجوع إلى ما سطّره الأقدمون، فإنه مُعين على تهذيب الملكة، وأبعد عن غِلَظِ الطبع الذي قد ينشأ من استظهار المختصرات والاكتفاء بها عن غيرها.

> كما نؤكِّد أن الاختصار قد تحوّل عن غايةٍ ما وضع له، وانصرفَ المعلَّمون إلى الاقتصار عليه وتلقينه لصغار المتعلمين، وتلك غاية لم يقصدها المختصرون، كما برر تنفير معارضيه منه أنه وضع لغير أهله، فلم يعد التسلسل في التلقي معروفًا، ولا ترتيب المصادر عند الطلبة مألوفًا؛ بل كثر التعالم، وأخذ بعض المتفقهة يبدأ من حيث يجب أن ينتهى.

> قال النابغة الغلّاويُّ صاحب "البوطليحية"، المتوفى سنة (1245هـ) ينتقد بعض ما كان سائدًا في عصره من عدم مراعاة الفوارق بين مستويات الطلبة، وعدم

⁽¹⁾ الفكر السامي، للحجوى: 2/ 245.

اختيار ما يناسب كلًا منهم للدرس والحفظ والتحصيل:

علامة الجهل بهذا الجيلِ تركُ الرسالة إلى خليلِ وتركُ الرسالة إلى خليلِ وتركُ الاخضريُ إلى ابن عاشرِ وتركَ ذَيْنِ للرسالة احذرِ وتسركَ الالفيّسة للكافيسة وتسركَ الالفيّسة للكافيسة إن خليلًا صار مثل السشّمِ يَسشِيْمُهُ كَالُ قليل الفهم

مآنوست المنافقية على المنافقية المن

أولاً: أن التعصب المذهبي كان من دوافع تأليف بعض المختصرات، كما كان الاقتصار على المختصرات باعثًا على التعصب لها أو لمذهب مؤلفها في بعض الأحيان؛ فالمختصر الذي قام على الإيجاز في الألفاظ أصلًا لا يمكن أن يستوعب ما في المذهب الواحد من أقوال فضلًا عن آراء أصحاب المذاهب مجتمعةً، لذلك يعمد واضعه إلى الاقتصار على المشهور أو الأشهر أو ما به الفتوى في المذهب؛ وهو ما صرَّح به شيخ أصحاب المختصرات المالكية خليل بن إسحاق في مقدمة مختصره إذ قال: "سألني جماعة أبانَ الله لي ولهم معالم التحقيق، وسلك بنا وبهم أنفع طريق مختصرًا على مذهب الإمام مالك بن أنس تَعْلَلْتُهُ لما به الفتوى، فأجبتُ سؤالهم"(1).

ولم يكتفِ المتأخرون بالتعصب للمذهب أو لإمامه؛ بل انتهى التعصب بأهله إلى الاقتصار على كتاب واحد لعالم واحد في مذهب واحد، كما فعل متأخرو المالكية بتعصبهم للمختصر الخليلي، حيث قال الناصر اللقّاني: «نحن

⁽¹⁾ مختصر خليل(بعنايتنا)، ص: 10.

خليليون؛ إن ضلَّ خليلٌ ضللنا، وإن اهتدى اهتدينا» (1).

وهو ما أشار إليه الشيخ بُدَّاه البوصيري الشنقيطي في منظومته المسماة بـ"الحجر الأساس لمن أراد شرعة خير الناس" بقوله:

فأهال الآراء دوَّنوا المدوَّنة والأمهاتُ عندهم مدونة وجُمِّعات بجامع النوادر وجمْع نجالِ حاجبٍ فبادر منتصف السابع والثامنُ فيه أبو المودة بدا وهو فقيه وقال فيه ناصر اللقَانِ نحن خليليون بالإيقانِ

وربّما وضع مؤلفٌ مختصرًا لرد من خرج عن المذهب ولو في بعض المسائل إليه، كما فعل أبو محمد ابن شاس، المتوفى سنة (610 هـ) وَعَلَالله في عقده الموصوف بالاختصار والمعنون بـ"عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة" إذ وضع مختصره كما أشار في مقدمته لأن بعض متفقهة عصره كانوا يطلبون التميّز بتفقههم بغير مذهب الإمام مالك في محيط مالكي المذهب طلبًا للظهور والتميّز، فقال وَعَلَاللهُ ممهدًا لكتابه ومُعَرِّفًا به: "هذا كتاب بعثني على جمعه في مذهب عالم المدينة إمام دار الهجرة... ما رأيت عليه كثيرًا من المنتسبين إليه في زماننا من ترك الاشتغال به، والإقبال على غيره، حتى لقد صار ذلك دأب كثير ممن يرى نفسه -أو يُرى -من المتميّزين"(3).

ثانيًا: أنها لا تفي بما وُضِعتْ لأجلِه؛ إذ إن ديدن مصنفي المختصرات والمنتصرين لها التأكيدُ على تقريبها الفقه للمبتدئين، وترتيبه للضالعين، والواقع أنها مع المبالغة في الإيجاز والإلغاز لم تسعف اللاحقين ولم تزد السابقين، ولذلك انتَقَدَها النقاد أمثال أبي العباس أحمد بن قاسم القباب، المتوفى سنة

⁽¹⁾ الفكر السامي، للحجوى: 4/ 79.

⁽²⁾ الحجر الأساس، لبُدَّاه البوصيري، ص: 3و4.

⁽³⁾ عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس: 1/3.

(780هـ) حين عرض عليه ابن عرفة الورغمِّي، المتوفى سنة (803هـ)، كتابه "المختصر الفقهي"، فقال له القباب: "ما صنعتَ شيئا؛ لأنه لا يفهمه المبتدي، ولا يحتاج إليه المنتهى!"(1).

ثالثاً: أنها تُميْتُ الحس اللغوي وتَذهب بالفصاحة، وتُضْعِف الملكة البلاغية التي ينبغي أن يتحلَّى بها الطالب، حيث قَصُرَتْ همة المتفقهين بها "على حفظ ما قلّ لفظه، ونزر خطّه، فأفنوا أعمارهم في حلِّ رموزه وفهم لغوزه، ولم يصلوا لردِّ ما فيه لأصوله بالتصحيح، فضلًا عن معرفة الضعيف والصحيح؛ بل حلِّ مقفلٍ وفهم مجملِ"(2).

رابعًا: الإعراض عن الأدلة الشرعية، وتجريد المختصرات من ذكر عِماد الفقه ومستنده كتابًا وسنةً وإجماعًا وقياسًا، حتى آلت الأمور إلى حدِّ أصبح فيه المتفقه بالمختصرات لا يُحسِن أن ينتصِر لمسألة؛ لافتقاره إلى الدليل الذي يحتاجه للتقرير أو الترجيح أو الرد على المخالف، وقد قال الحجويُّ: "إنَّ النحوَ الذي لا تدعو ضرورة لإقامة أدلة على قواعدِه افتعلوا له أدلة فضخموه وصعبوه، والفقة الذي يتأكد بمعرفة أدلته تركوه بكثرة الاختصار وضخَّموه بكثرة المسائل النادرة"(3).

تنبيه: ذكر المختار السوسيُّ أن أهل سوس كانوا قليلي الاعتناء بحفظِ المختصر كان يُقسَم المختصر كان يُقسَم المختصر الله المعتناء بعفظ عندهم إلى أربعين حزبًا يحفظها الطلبة في القرويين وغيرها من المدارس

⁽¹⁾ أزهار الرياض، للمَقَّري: 3/ 37.

⁽²⁾ الفكر السامي، للحجوى: 2/ 459.

⁽³⁾ الفكر السامي، للحجوي: 2/ 461.

⁽⁴⁾ انظر: المعسول، للمختار السوسى: 17/ 158.

تنبيه: لا يوهمنَّك ما ذكره أنهم كانوا منصرفين عن حفظه بالكلية، فقد ذكر هو نفسُه عددًا من حفاظ المختصر الخليلي السوسيين. انظر إلى جانب الموضع السابق من المعسول: 8/ 58، و9/ 46، و12/ 90 و299، و18/ 38.

العتيقة (1)، ولا نخالُهم في هذا التقسيم إلا عيالًا على الشناقطة الذين سابقوا إلى تحزيب المختصر تحزيبًا سَنَّه لهم الشيخ العلامة سيد أحمد بن الشيخ إبراهيم الخليل الحسني؛ إذ صنف في ذلك جزءًا لطيفًا قال في طالعته: هذا تحزيب مختصر الشيخ خليل؛ وهو أربعون حزبًا مُبَين، لكل حزب مُثَمَّنٍ أو مُتَسَّعٍ منها، وعددُ أقفافِه -على هذا التَّحزيب- ثلاثمائة وأربعون قِفًّا؛ فالسِّفْر مائةٌ وخمسةٌ وخمسونٌ (2)، ويُخْتَمُ في ثمانِ ليالٍ بخمسةِ أحزابِ لكلِّ ليلة.اهـ(3).

ولكنَّ المحاظر المعاصرة أَسْقَطَت عن الطلبة بعض الأبواب التي لم تعُدْ مسائلها مما يُحتاج إلى حفظِها ودرسها في محيطهم العلميِّ والاجتماعيِّ كبابِ الجهاد وأبواب أحكام العبيد والرق، وتبعًا لذلك أنقص بعضُهم عددَ أقفافِه فجعلها بضعًا وعشرين وثلاثمائة.

⁽¹⁾ حول عناية المالكية بحفظِ مختصري خليل وابن الحاجب، انظر: توشيح الديباج، للبدر القرافي، ص: 110 وما بعدها، والفكر السامي، للحجوي: 2/ 235، وللوقوف على أسماء بعض من حَفِظَ المختصر في القرون الأخيرة انظر: سلوة الأنفاس: 3/ 390، وذيل معالم الإيمان، ص: 167.

لمعرفة بعض من حفظ المختصر من متأخري المغاربة. انظر: المعسول، للمختار السوسي: 12/ 91، ومجالس الانبساط، لمحمد بن على الرباطي، ص: 199 و244.

⁽²⁾ تقسيم المختصر إلى سفر وباب اصطلاحٌ شِنْقيطيٌّ محضٌّ ما فتئوا يتلقونه ويتواصون به كابرًا عن كابرًا عن كابر، ومما شاع بين طلاب محاظرهم قولُ العلامة محمد العاقب بن مايابي الجَكَنيُّ رَحَالِللهُ:

إن كان للمال طلابٌ تُحاوِلُه فللعلوم من الأفلذ فطلابُ لا يستقيمُ الفتى حتى يكونَ له مَنْزٌ يُمَيِّرُ به قولا وإعرابُ وتستقيمُ الفتى الله معرفة ويستبينَ لديه السِّفْرُ والبابُ

⁽³⁾ وجه اللوحة الأولى من مخطوط مكتبة أهل حمى الله بتيشيت التي يحفظ أصلها تحت رقم (23600170) في المعهد الموريتاني للبحث العلمي.

وقد نظم هذه الأقفاف العلامة الشيخ محمد حبيب الله بن ما يأبى الجَكَنيُ وَعَلَلتُهُ في قوله:

عدد أقفاف جميع المختصر ثلاثة من المئين تستطر من بعد عشرين لخمسة تلت وذا بالاستقراء حصره ثبت ث وذا السذي ذكرت دون حسذفِ ما يتخطَّى الناس نحو الصرفِ للسسِّفر منها مائدةٌ تُصفَمُّ لها ثمانون بذا يُصوَّمُ فللطهارةِ انسسبنْ عسشرينا والسصلوات قسرب أربعينا أي دونها باثنين والذي تبِع ذاك بواحد وستين اتَّبِعع أي دونها بالتين الله عنه عنه الله عنه الل إلى النكاح والنكاح قد نُسِب له الذي لما قُبيلَه حُسِب ومـــا بقـــي للبـــاب وهـــو خمــسةُ وأربعــــون قــــد تلتهـــــا مائــــةٌ فربع الأول في أربع لها ثلاثون بعالم متبعد تـــم ثلاثــون تلاهـا اثنان للرُّبُع الـذي بُعيـدَ الثاني كــــذا ثلاثـــون لـــستةٍ تُــضَمْ للرُّبُـع الــذي بــه الكتـاب تــمْ قد بان ما ينمى لكل رُبْع منها بالاستقراء والتتبسع

قول ابن غازي إنَّ مختصر الشيخ العلامة خليل بن إسحاق أفضل نفائس الأعلاق، وأحق المجامع الماتع الماتع الماتع الماتع بالأحداق، وصُرِفَتْ إليه هِمَمُ الحُذَّاق؛ إذ هو عظيمُ الجدوى، بليغُ الفحوى، مُبيِّنٌ لما به الفتوى، أو ما هو المرجَّح الأقوى، قد جمع الاختصار في العلاسي شدة الضبط والتهذيب، وأظهر الاقتدار في حسن المساق والترتيب، فما نسج أحدٌ على منواله، ولا سمحت قريحةٌ بمثاله، ولله درّ الشيخ الأديب البارع أبي

الحسن عليّ بن أبي حمامة السلاوي إذ يقول فيه:

خَلَلت من قلبي مسالك نفسه والروْحَ قد أحكمتَه تخليلا أخليلُ إن قد وهبتك خلة ما مثلها يهب الخليل خليلا فخليل نفسى من يود خليلها وخسلاه ذم إن أحسب خلسيلا

ومن هذا التمهيد نَلجُ إلى ما نقدِّمه اليوم ونُقَدِّمُ له في هـذه العجالـة، وهـو (ابـن مــرنوقُ ثالث شروح الشُّرّاح الثلاثة الأوائل(1) لمختصر الشيخ خليل بن إسحاق لما به وشـــرعه الفتوى على مذهب إمام دار الهجرة المنورة؛ ذلكم هو "المنزع النبيل في شرح (المختص مختصر خليل وتصحيح مسائله بالنقل والدليل" لأبي عبد الله محمد (الحفيد) بن أحمد بن محمد بن مرزوق العَجيسِيِّ التِلِمْسانيِّ، المتوفى سنة (842هـ).

> ومن عنوانه يظهر أن مؤلفه كَنْلَلْهُ أقام بنيانه على النقل فأتى فيه بالنقول الطوال التي رمز لها المصنف في مختصره، وعلى الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وعمل أهل المدينة النبوية وغيرها مما بُني عليه المذهب.

> وبيَّن ابنُ مرزوق يَحَلِّللهُ غايتَه من شرح المختصر بقوله: قَصَدْنا شرحَ لفظ هذا المختصر وتصحيحَ نقل المسائل من أمهات الكتب المعتمدة؛ ليكون المفتى به على بصيرة فيما يفتي به منه، والله المستعان!.اهـ(2).

> وقال في موضع آخر منه: إنَّ غرضَنا في هذا التأليف -يسر الله إتمامه بمنه-تصحيحُ نقل المصنف بعد شرح لفظه، والتزام ما قاله المالكيون. اهـ (3).

⁽¹⁾ أول شراح المختصر أبو البقاء تاج الدين بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدَّميريّ، المتوفى سنة (805)هـ.

وثانيهم شمس الدين البساطي، المتوفي سنة (842هـ)، وهما من أخصِّ تلاميذ الشيخ خليل رَحِمْلَللهُ به.

⁽²⁾ النص المحقق: 1/ 187.

⁽³⁾ النص المحقق: 3/ 39.

وقال في موضع ثالث منه: أكثر القَصْد بهذا التأليف فَهْم كلام المصنف وتصحيح نقله بموافقة نقل غيره من المعتمدين بقدر الإمكان، أعان الله على إكماله وجَعَلَه خالصًا لوجهه بمنّه.اهد(1).

وجاء شرحه بسيطًا، ولو قُدِّرَ له أن يستوي على سوقه تامًّا لطاول الشروح الطوال على المختصر، كشرحَيِ المشرقيِّ برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن مرعي بن عطية الشَّبْرُخيتيِّ المِصْريِّ، المتوفى سنة (1106هـ) والمغربيِّ أبي عليِّ الحسن بن رحال بن أحمد بن علي المعدانيِّ التدلاويّ، المتوفى سنة (1140هـ) مع تَمَيُّزه عليهما بأن ابنَ مرزوق أنشأه إنشاءً لم يُسبَق إلى مثله، ولم يعتمد فيه على شرحَيْ سابِقَيْه في التأليف ومعاصِريْه في مصر الدَّميري والبساطي؛ خلافًا للشبرخيتي وابن رحال اللذَيْن اعتمدا على من سبقهما – ومنهم ابن مرزوق نفسه - اعتمادًا كبيرًا جعل شرحَيْهما أقربَ إلى الجمع وأبعد عن التحرير!

هذا مع ملاحظة أن ابن مرزوق في شرحه الميمون ذَكَرَ أنه طَرَحَ كثيرًا من

المسائل، ولم يبسطها حَقَّ البسط تحاشيًا للإطالة؛ فكيف لو لم يطرحها؟!

ودونك -أيها القارئ الكريم- أربعةَ أمثلةٍ منها نستغني بذكرها عن ذكر سائرها من إشاراته إلى تحاشى التطويل:

* أولها: وقد أكثر الناسُ القولَ في هذه المسألة من الاستدلالِ على المخالفين، ومن وجوه التعليل على مذاهبِهم، ومن التفريق على المذهب وغيره بما يطول جلبه، ولا يليق بمقصدنا بهذا الكتاب. اهـ(2).

* وثانيها: وبقيتْ هنا فروعٌ تركتُها؛ لأنَّ المصنف لم يُشِر إليها، وخشية سآمة الطول. اهـ(3).

* وثالثها: وفي استدلال ابن هارون موجِّهًا للقول بالنجاسة والكراهة في بول

⁽¹⁾ النص المحقق: 3/ 431.

⁽²⁾ النص المحقق: 1/ 187.

⁽³⁾ النص المحقق: 349/2.

المكروه بحثُّ طويلٌ لا يليق مهذا المختصر .اهـ(1).

* ورابعها: اختلف المتكلمون على ابن الحاجب في فهم كلامه في هذه المسألة وتصحيح بعض أنقاله، ولولا الإطالة والخروج إلى ما ليس من وظيفتنا في الوقت لبيَّنت الحق في ذلك نَقْلًا وفهمًا.اهـ⁽²⁾.

اشتهر عند السادة المالكية في دواوينهم الفقهية وتراجم علمائهم الأعلام أن (هل أكمل ابنً ابن مرزوق الحفيد يَخَلِثُهُ لم يشرح من مختصر خليل ما بين باب الطهارة وباب المخت الأقضية، وقد أسِفَ أكثرهم لذلك أسفًا عَبَّرَ عنه كاتب نسخة المتحف البريطاني بما قيَّده على غلافها الأوَّل؛ إذ قال: "احتوى هذا المجلد على سفرين من شرح مختصر خليل بن إسحاق كَعَلِّللهُ... والموجود في أيدِ الناس من هذا الشرح العظيم القدرُ من القضاء إلى آخره، وإلى الجمعة(3) من أوَّله، وقد قيل: لو كَمُلَ هذا الشرح لما احتيج في المختصر بعده إلى شرح».

> وقال الحطاب في "المواهب": وشرح الفصلين الأولين من كلام العلامة المحقق أبى عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق التلمساني لم أر أحسن من شرحِه؛ لما اشتمل عليه من تفكيكِ عبارة المصنف وبيان منطوقها ومفهومها والكلام على مقتضى ذلك من جهة النقل، ولكنه عزيز الوجود مع أنه لم يُكْمَل ولا يقع إلا في يد من يضن به.اهـ⁽⁴⁾.

> ويؤيد ما ذكره الحطاب من ندرة نُسَخ المنزع وكونها عزيزة المنال قول ابن غازي كَ الله عَلَيْهُ: قد كان صاحبنا الفقيه المحصل أبو العباس أحمد الونشريسي -

⁽¹⁾ النص المحقق: 430/1.

⁽²⁾ النص المحقق: 3/ 227.

⁽³⁾ لم يشرح ابن مرزوق إلى باب الجمعة من أول المختصر كما وهم هذا الناسخ رَحَمُلَتْهُ، بل اقتصر في أوله على شرح خطبة المختصر وباب الطهارة منه وحسب!

⁽⁴⁾ مو اهب الجليل، للحطاب: 1/ 4.

حفظه الله تعالى - لما بلغه عني هذا التعقب أتاني بجزء من وضع الإمام العلامة أبي عبد الله بن مرزوق عَلَى هذا المختصر، استخرجَه من خزانة من هو به ضنين.اهـ(1).

وقال القاضي محمد بن محمذ فال الأربعيني:

ونجل مرزوق على خليل ما عَمَّهِ بسل سَرْوَلَهُ وعَمَّمَا

قال القاضي محمد عبد الرحمن بن السالك ابن باب العلوي في ترجمة ابن مرزوق الحفيد ما نصُّه: له مؤلفات كثيرة منها "المنزع النبيل في شرح مختصر خليل" وذلك هو معنى قول الناظم: (سروله وعَمَّما).اهـ(2).

ولا يُعكِّر هذا القول المشهور عن المنزع إلا ما فيه من إحالات متكررة إلى ما بين بابي الطهارة والأقضية منه، ومن ذلك قول الشارح يَعَلَّلْهُ في باب الشهادات: مَنْعُ شهادة الولد إن سفل لابن أحرى؛ لأن ابن الابن ابن بخلاف ابن البنت - فإنه لرجل آخر - كما تقدم في الوقف.اه (3).

وقوله فيه أيضًا: شركة العنان هي التي اشترطا فيها ألا يتصرف أحدهما إلا بمحضر صاحبه، وقد تقدم هذا في كتاب الشركة.اهـ(4).

وقوله في باب الديات: ...لو كانت من نوع واحد لقيل: أربعون ابن لبون أو بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة، وتفسير هذه الأسنان تقدم في الزكاة.اهـ(5).

ولا نعرف توجيهًا لإحالة ابن مرزوق يَعَلَشهُ في أواخر شرحه إلى أبواب اشتهر عند أهل العلم عدم تَصَدِّيه لشرحها أحسن من القول بأن لكتابه أكثر من

⁽¹⁾ شفاء الغليل، لابن غازى: 1/ 148.

⁽²⁾ عون المحتسب، لابن السالك ابن باب العلوي، ص: 140 وما بعدها.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 389.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 407.

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 7/ 273.

إبرازة فما نقَّحَه وصححه من أبوابه هو ما وصلنا، وما لم يفعل ذلك به لم يصلنا أو لم يأذن بنسخه وتداوله؛ والله أعلم وأحكم!

لم يذكر ابنُ مرزوق ولا مَن ترجمه مِن الأعلام سنةَ شروعه أو فراغه من (سَنَة تصيف تصنيف "المنزع" ولم نقف في "المنزع" نفسه إلا على إشارة إلى سنة عشرين المنز وثمانمائة تفيد أنه لم يكن قد أتَمَّ تصنيفه فيها بعد، وهي قوله: ... الذي دعانا إلى التلويح بهذه اللمع في هذا المقام كلامٌ وقع بيني وبين بعض فضلاء الشافعية في المسألة منذ نحو عشرة أشهر من عام عشرين وثمانمائة بالقاهرة المحروسة؛ بسبب أنه خَطًّا القاضي عياض وشَنَّع عليه في مقالتِه هذه، كما فعل الشيخ الإمام محيى الدين رَحِمْ لَللهُ (1).

مع جلالة الشرح الـذي قدَّمه ابـن مـرزوق يَحَلَّلْهُ إلـى المكتبـة الإسـلامية، عنايــة ابــن وشرحَ فيه كتابًا من أنفَس ما أُلِّفَ في المذهب وخارجه، فإنَّ مُجرَّد تقديمه لنسخة من المختصر على الصورة التي ضمَّنها شرحه لا يُقدَّر بثمَن، فقد قرَّبه للراغبين، وذلَّله للطالبين، حتى إنه لو أتمه ثم استُلُّ من هذا الشرح لكان أوثق من النسخ المخطوطة في الخزانات، وأدقَّ ضبطًا مما عُنيَ به الناشرون والمحققون في المؤسسات والجامعات، لذلك رأينا أن نُعرِّفَ القارئ الكريم ببعض ما بذله ابن مرزوق في ضبطه وتصحيحه وتنقيحه.

> وفيما يلي نُسَلِّط الضوء-بإيجاز- على أهم ما قدمه ابن مرزوق لمتن المختصر من عناية بضبطه وتوجيه ألفاظه وتعقب مصنفه:

> حَرَصَ الشيخ خليل على بلوغ الغاية في الاختصار فقدم لنا متنًا لم يُسبَق إلى تصنيف مثله، وكان نصيب ابن مرزوق في التعريف ببعض ما خفي من اصطلاح المصنف قلبلًا.

وتقسويم نسصه

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 66.

ومن ذلك القليل:

خليل: (حَيْثُ قُلْتُ: «خِلافٌ» فَذَلِكَ لِلاخْتِلافِ فِي التَّشْهِيرِ).

ابن مرزوق: أي: وكلُّ مكانٍ قلتُ فيه من هذا المختصر: (خِلاَفٌ)، فلفظ (خِلاَف) علامة على اختلاف شيوخ المذهب في تشهير قول من الأقوال، فطائفة شهَّرت قولًا -أي: حكمت بأنه المشهور - وأخرى شهَّرت غير ذلك القول. اهـ(1).

خليل: (وَحَيْثُ ذَكَرْتُ قَوْلَيْنِ أَوْ أَقْوَالًا فَذَلِكَ لِعَدَمِ اطِّلاعِي فِي الفَرْعِ عَلَى أَرْجَحِيَّةٍ مَنْصُوصَةٍ).

ابن مرزوق: أي: وكلّ ما كان من هذا المختصر ذكرت فيه لفظ (قَوْلَيْنِ) فإنما أذكره؛ لعدم وقوفي على نصٍّ من بعض أشياخ المذهب على ترجيح قولٍ معينٍ من قولين أو أكثر وقعا، أو وقعت في الفرع الذي أذكر فيه قولين أو أقوالًا.

وكلامه هذا يقتضي أنهم إن اتفقوا على حكم في الفرع أو على تشهير قول من قولين أو أكثر فإنه يقتصر في هذا المختصر على حكايته والفتوى به.

وإن اختلفوا في التشهير قال: "في كذا خلاف" وظاهره أنه لا يرجِّح تشهير أحدٍ على غيره، وذكر بعض شراحه أنه يرجِّح تشهير الأعلم الأكثر تحقيقًا ويقتصر عليه؛ ليعتمِدَ عليه المفتي.

قال: لكن يشير إلى الخلاف بالمبالغة، فإن تساوى المشهوران ذكر الخلاف.

ويقدِّم تشهير ابن رشد على تشهير ابن بزيزة ويسوِّي بين ابن رشد والمازري وعبد الوهاب، فإن لم يشهِّر شيئًا ولم يرجح ولم يستحسن ولم يصوب وحصل التساوي ذكر قولين أو أقوالًا، ويُخَيِّر المفتي بين ذكرها، أو الحمل على ما شاء منها، ويحمل المفتى على معيّن منها جرى به العمل. اهـ(2).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 46.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 47/1.

ومن أمثلة ذلك:

خليل: (ولا يَلْزَمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوالِ طَعْمِهِ لا لَوْنٍ ورِيحٍ عَسُرا).

ابن مرزوق: جملة (عَسُرَا) صفة لـ(ريح ولون)، ومفهومه يقتضي أنَّ زوالهما مع يُسْره شرطٌ في طهر ذلك المحل- وهو مفهومٌ صحيح- وكان حقُّه على مقتضى شرطه أن يقول: (إن عَسُرَا).اهـ(1).

خليل: (يَجِبُ غَسْلُ ظاهِرِ الجَسَدِ بِمَنِيٍّ وإنْ بِنَوْمٍ أَوْ بَعْدَ ذَهابِ لَنَّةٍ بِلا جِماعٍ ولَمْ يَغْتَسِلْ).

ابن مرزوق: لو قال: إن لم يغتسل لكان أولى باصطلاحه.اهـ⁽²⁾.

خليل: (وفِي المُبْتَدَأَةِ تَرَدُّدُ).

ابن مرزوق: في تعبيره هنا بالتردد نظر؛ لأنَّه شَرَطَ أن يريد به تردد المتأخرين في النقل أو عدم نص للمتقدمين، ونص المتقدمين لم يُعْدَم. اهـ(3).

خليل: (ولَهُ يَمِينُهُ أَنَّهُ لَمْ يُحَلِّفْهُ أَوَّلا، قالَ: «وكذا أَنَّهُ عالِمٌ بِفِسْقِ شُهُودِهِ»).

ابن مرزوق: لم يختر شيئًا في مسألة ادِّعاء العلم بفسقِ الشهود، وقال في مسألة الاستحلاف: (إن الفتيا عندهم أن يحلف) فلو أسند المصنف مسألة الاستحلاف إلى المازري بلفظ (قال) دون مسألة ادِّعاء فسق الشهداء لكان أولى باصطلاحه.اهـ(4).

خليل: (صَحَّ إِيصاءُ حُرِّ).

ابن مرزوق: وهذا من المواضع التي اعتمد فيها على مفهوم الصفة، وهو خلاف ما شرط أنه لا يعتبر من المفاهيم إلا مفهوم الشرط، وهو كثير في

التنبيه على المواطن التي خيالف فيها خيالف فيها الشيخ خليل شيسرطة والصطلاحة

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 172.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 361.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 4/ 407.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 190.

کلامه.اهـ⁽¹⁾.

ومن أمثلة ذلك:

خليل: (ولا عَدُوُّ ولَوْ عَلَى ابْنِهِ أَوْ مُسْلِمٍ وكافِرٍ، ولْيُخْبِرْ بِها، كَقَوْلِهِ بَعْدَها: «تَتَهِمُنِي وتُشَبِّهُنِي بِالمَجانِينِ» مُخاصِمًا لا شاكِيًا).

ابن مرزوق: قول المصنف: (تَتَّهِمُنِي) من التهمة أظنه مصحفًا، وأصله: (تشتمني) من الشتم، وكذا رأيتُه في الدواوين كـ"النوادر" واللَّخمي والمازري وابن سهل.اهـ(2).

خليل: (والقافِلَةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضِ فِي حِرابَةٍ؛ لا المَجْلُوبِينَ إلا كَعِشْرِينَ).

ابن مرزوق: وجدته في نسختين مرفوعًا بالواو، والصواب خفضه بالياء عطفًا على (القَافِلَةِ)، أو على ما قبله من (كُلِّ) و (المُنْفِق)، ثم إن النفس لم تسكن إلى إحدى اللَّفظتين بعد - وإن كان المراد ظاهرًا - لأنَّ الظاهر أنه أشار إلى مسألة المحمولين المذكورة في كتاب "أمهات الأولاد" وفي "الولاء والمواريث" في "المدونة" بالحاء المهملة والميم، ولعلَّ لفظ المصنف: (المحمولين، أو المحتَملين)، وصُحِّف.اه(3).

خليل: (وحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيُتْرَكَ بِيَدِهِ، وسُجِّلَ لِيَحْلِفَ إذا بَلَغَ كُوارِثِهِ قَبْلَهُ).

ابن مرزوق: رأيته في نسختين بهمزة في أوله، والصواب أنه ماض مبني للمفعول بالتضعيف، وصورة الهمزة إما زائدٌ محضٌ وَقَعَ من الناسخ خطأً، أو تصحيف من ياء المضارعة أو من لام الأمر داخلةٍ على المضارع. اهـ(4).

خليل: (وتُؤْخَذُ العَيْنُ السَّلِيمَةُ بِالضَّعِيفَةِ خِلْقَةً أَوْ لكِبَرٍ ولِجُدرِيِّ أَوْ لِكَرَمْيَةٍ

التنبيه على ما قد يقع لنساخ المختصر من الخط التحقيق والتصحيف

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 10/11.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 454.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 12.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 230.

فَالقَوَدُ إِنْ تَعَمَّدَ، وإلَّا فَبحِسابهِ).

ابن مرزوق: قوله: (فالقود) الظاهر في هذه اللفظة أن يكون أولها الباء -التي هي ثانية حروف المعجم - وتكون بدلًا من (بالضعيفة) أو عطف بيان ...ورأيت اللفظة فيما رأيت من النسخ بالفاء -أخت القاف - فإن لم يكن تصحيفًا فما بعدها مبتدأ لخر محذوف.اهـ(1).

خليل: (أَوْ إِقْرارِ القاتِلِ فِي الخَطَإ فَقَطْ بِشاهِدٍ).

ابن مرزوق: قوله: (بشَاهِد) على التوحيد خلاف "المدونة"؛ لنصِّها (ألّا يقسم إلا بشاهدين على إقرار القاتل خطأ)، ولعلَّ اللفظ مثنى فَصُحِّف بحذف الياء والنون.اهـ(2).

خليل: (وأُدِّبَ مَنْ تَشَهَّدَ ولَمْ يُوقَفْ عَلَى الدَّعائِمِ، كَساحِرٍ ذِمِّيٍّ إِنْ لَمْ يُدْخِلْ ضَرَرًا عَلَى مُسْلِم).

ابن مرزوق : الذي رأيتُه في نُسَخِ هذا الكتاب (الدَّعَاء) بهمزة؛ على أنه مصدر (دعا)، ولعله (الدَّعَائِم) جمع (دعيمة) وهي الأمور التي بني الإسلام عليها حسبما وَرَدَ في الحديث، فأسقط النُساخ الياء التي هي صورة الهمزة، والميم. اهر(3).

خليل: (أَوْ جِلْدِ مَيْتَةٍ إِنْ زَادَ دَبْغُهُ نِصابًا، أَوْ ظُنَّا فُلُوسًا).

ابن مرزوق: فيما رأيت من النسخ (ظَنًّا) مصدر ظنَّ، و(فُلُوسًا) منصوب به، ولعله فعلٌ ماضٍ، وسقط ما بين النون والألف (هاء) الذي هو ضمير (ثلاثة دراهم) النصاب أو ضمير (الدنانير)، كما هي عبارة ابن الحاجب، أو يكون الألف الذي بعد النون أصله ضمير المذكر عائدٌ على النصاب فصُحِّفَ.اهـ(4).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 7/ 168.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 7/ 525.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 8/ 79.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 8/ 466.

تحريب المتن

على أكثر من

خليل: (ولا يُورَثُ إلّا المُكَاتَبُ).

ابن مرزوق: في بعض النسخ: (ولا يُورَثُ الابن المُكاتَب)، فمفعول (يورث) (الابن) من البنوة، وفي بعضها: (إلا ابن) باستثناء الابن، وكله تصحيف، وإن أمكن أن تُخَرَّجا على قول شاذ أو فرع نادر لا يختص.اه(1).

أثبت ابن مرزوق كَنْلَتْهُ فروقًا معتبرة بين بعض نسخ "المختصر"، ومن أمثلة ذلك:

خليل: (وقُبِلَ خَبَرُ الواحِدِ إنْ بَيَّنَ وَجْهَها أو اتَّفَقا مَذْهَبًا).

ابن مرزوق: في بعض النسخ: (إن بين وجهها) بإضافة وجه إلى ضمير النجاسة المفهوم من السياق، وفي بعضها بالتنكير، أي: (وجهًا) لنجاسة الماء.اهـ(2).

خليل: (لا إجالَةُ خاتَمِهِ، ونُقِضَ غَيْرُهُ).

ابن مرزوق: قوله: (ونُقِضَ) وجدتُ اللفظة الأولى في كثيرٍ من النُّسَخِ بالنضاد المعجمة، وفي بعضها بالمهملة، والأوْلى والأقرب عندي في نُسَخِه الإعجام.اهـ(3).

خليل: (وجازا أَوْ أَحَدَهُما بِغَرْفَةٍ).

ابن مرزوق: في بعض النسخ: (إحداهما) بضمير المثنى المؤنث، وهو بعيد؛ لبنائه الضمير الأول على التذكير، وهو: (جازا)، والمناسب لتأنيث (إحدى): (جازتا)؛ إلا أن يقال: أتى بـ(جازا) باعتبار التذكير، وبـ(إحدى) باعتبار التأنيث؛ ليدل على جواز الأمرين، وفيه بُعْد، والأولى نسخة (أو أحدهما) وتوجيهها ما

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 420.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 272.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 287.

تقدم.اهـ⁽¹⁾.

خليل: (ومَسِّ امْرَأَةٍ فَرْجَها).

ابن مرزوق: (ومَسِّ امْرَأَةٍ) كذا في عدة نسخ بإثبات ألِف (امرأة)، وعادته حذفها على اللغة الأخرى.اهـ⁽²⁾.

خليل: (وأَعادَ مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ، كَتَحَقُّقِهِ).

ابن مرزوق: وقع في بعض النسخ (نَوْمَة) بتاء التأنيث للمرَّة الواحدة من النوم، وفي بعضها (نَوْمَه) بضمير المذكر مضاف إليه النوم، وهو عائد على الشَّاكِّ، والأول أبين اهـ(3).

خليل: (فَلا يُمْسَحُ واسِعٌ ومُخَرَّقٌ قَدْرَ ثُلُثِ القَدَمِ وإنْ بِشَكِّ؛ بَلْ دُونَهُ إنِ التَصَقَ).

ابن مرزوق: مِنْ قائل: المناسب أن يقول: (وإن التصق) بزيادة (واو) ليفيد الإغياء، ومِنْ قائل: أنقصَ من الكلام ما تقديره بعد قوله: (بِشَك) (للأقل إن التصق) وهكذا رأيتُه في بعض النسخ، وبعضهم قدَّره (إن التصق إلا دونه) هكذا رأيتُه في بعض النسخ بصورة الاستثناء منقولًا عن بعضهم، ويحتمل أن يكون (لا دونه) بغير (ألف) قبل (لا).اهـ(4).

خليل: (يَتَيَمَّمُ ذُوُ مَرَضٍ).

ابن مرزوق: قوله: (يَتَيَمَّمُ) بلفظ المضارع في بعض النسخ، وبلفظ الماضي في بعضها، والأول أقل تكلفًا، والثاني أنسب لاختصاره.اهـ(5).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 416-417.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 326.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 433.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 4/ 60.

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 4/ 101.

خليل: (وتَسْقُطُ صَلاةٌ وقَضاؤُها بِعَدَم ماءٍ وصَعِيدٍ).

ابن مرزوق: هكذا وَجَدْتُ (قَضَاؤُها) مرفوعًا في كثير من النسخ، وهي أبين في الرفع... وتحتمل النسخ التي لا واو فيها موافقة قولِ أصبغ، بأن يكون (قضاها) فعلًا ماضيًا ومفعول؛ أي: تسقط الصلاة، وقضاها بعد ذلك، وبهذا شرحه بعضهم.اهـ(1).

خليل: (وهِيَ كَغَيْرِها فِي المُسْتَقْبَلِ).

ابن مرزوق: في بعض النسخ: (وهي غَيْرُها) بإسقاط كاف التشبيه، وهذه أبلغ من نسخة إثباته. (2).

خليل: (ونُدِبَتْ فِي جَنِينٍ ورَقِيقٍ وعَمْدٍ وعَبْدٍ).

ابن مرزوق: في بعض النسخ بعد قوله: (وَعَمْد) زيادة (وَعَبْد)، ولم يظهر له معنى؛ لأنَّه تكرار مع قوله: (رقيق) إلا أن يكون معناه: تندب الكفارة للعبد القاتل خطأ إذا عتق فيصح، ويحتاج إلى تصحيحه من النقل.

خليل: (وصُدِّقَ إِنْ أَشْبَه).

ابن مرزوق: وقع في بعض النسخ: (إِنْ أَشْبَهَ) وهو فاسد؛ لأنَّ الكلام في القطع وشرطه أن لا تشبه دعواه بالنفي، وثبوت كون الدعوى مشبهة إنما هو شرط في سقوط القطع، فهذه النسخة ضد الحكم المنصوص والمراد منطوقًا ومفهومًا.اهـ(3).

خليل: (أَوْ ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، إلا بِغَلْقٍ فَقَوْلانِ).

ابن مرزوق: قوله: (ثَمَر مُعَلَّق) لفظ (ثَمَر) و (مُعَلَّق) وجدتهما فيما رأيت من النسخ بغير ألف، ووجدت تاء (ثَمَر) -أيضًا- بالمثناة، والأوْلَى تثليثها؛ ليعم

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 4/ 295.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 269.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 8/ 480.

الثمار المعلقة، ويوافق ما جاء في الحديث.اهـ(1).

خليل: (وَلَهُ مَعَ الإِخْوَةِ أَوِ الأَخُواتِ الأَشِقَاءِ أَوْ لأَبٍ الخَيْرُ مِنَ الثُّلُثِ أَوِ المُقاسَمَةِ).

ابن مرزوق: وجدتُ في بعض النسخ عطف (المقاسمة) على (الثلث) بـ (أو) - ويقع ذلك في كلام الفقهاء بعد أفعل التفضيل كثيرًا - وليس بصواب، والصواب العطف بالواو؛ لأن (أو) لأحد الشيئين، والأفضلية إنما تكون بين شيئين.اهـ(2).

كما في الأمثلة التالية:

خليل: (ومَطْل).

ابن مرزوق: ابَّن مرزوق: في بعض النُّسَخ: (مَطْل له) بزيادة: (له) بعد قوله: (مَطْل) ولعل الضمير يعود على (خَصْمٍ) من قوله: (وَّتَلْقِينِ خَصْمٍ).اهـ⁽³⁾. خليل: (واسْتُحْسِنَ وبِغَيْرهِ).

ابن مروزق: كذا رأيته في النُّسَخ التي وقعت إليَّ بزيادة واو قبل (بغيره)، والحَمَّا وَهَمَّا وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى النَّسَخ التي وقعت إليَّ بزيادة واو قبل (بغيره)، وعلى هذا فالواو زائدة مثل ما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَ وَأَجْمَعُوٓ الْهُ وَلَا عَلَى السَّفَاتِ: 103] و ﴿ سَبْعَةٌ وَقَامِنُهُمْ كَالُهُمْ هَا اللَّهُمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ ا

خليل: (ومَنِ امْتَنَعَتْ لَهُ لَمْ يُزَكِّ شاهِدَهُ، ويُجَرِّحْ شاهِدًا عَلَيْهِ).

ابن مرزوق: في بعض النسخ: (لم يزك في شاهده) بزيادة (في)، ولا معنى

إثبات زيادات وقف عليها الشارح في غير نسخته، والتعليق عليها بمسا يفيسد قبولَها أو ردَّها

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 8/ 584.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 330.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 46.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 399.

لزيادتها؛ بل هي مخلة، وضمير عليه الآخر عائدٌ على (مَن) الأخيرة.اهـ(1). خليل: (وَصُدِّقَ إِنْ لَمْ يُشْبِه).

ابن مرزوق: وَقَعَ هذا الشرط في بعض النسخ بزيادة واو قبل أن يصوره الإغياء، ولا معنى لتلك الواو أصلًا؛ فلذلك تركتها.اهـ(2).

فمن الأول اختيارُه عباراتٍ أخصر من عبارات المصنف كما في الأمثلة التالية:

خليل: (وبِمَغِيبِ حَشَفَةِ بالِغِ لا مُراهِقٍ).

سى ابن مرزوق: (مراهق) عطف على (بالغ)، ولو حَذَفَه استغناء بمفهوم الوصف لكونِه في التعريف، ولقوله بعد (وندب) لكان أنسب لاختصاره.اهـ(3).

خليل: (وإنْ نَزَعَهُما أَوْ أَعْلَيَيْهِ أَوْ أَحَدَهُما بادَرَ لِلأَسْفَلِ كالمُوالاةِ).

ابن مرزوق: لو حَذَفَ (أَعْلَيَيْهِ) جملةً لفُهِم المعنى وكان أخصر اهـ(4).

خليل: (ومَنِ امْتَنَعَتْ لَهُ لَمْ يُزَكِّ شاهِدَهُ، ويُجَرِّحْ شاهِدًا عَلَيْهِ، ومَنِ امْتَنَعَتْ عَلَيْهِ فَالعَكْسُ إِلّا الصِّبْيانَ).

ابن مرزوق: يمكن أن يُعبَّر عن هذه القاعدة بأخصر من لفظ المصنِّف بأن يقال: (ومَنْ رُدَّ له لم يزك له، ولم يجرح عليه، ومن رد عليه فالعكس) أو يقال: (ومقابله بالعكس)، أو (ومقابله عكسه)، أو نحو هذا.اهـ(5).

خليل: (وفِي اليَدَيْنِ والرِّجْلَيْنِ ومارِنِ الأَنْفِ والحَشَفَةِ، وفِي بَعْضِهِما بِحِسابِهِما مِنْهُما لا مِنْ أَصْلِهِ، وفِي الأَنْثَيْنِ مُطْلَقًا، وفِي ذَكَرِ العِنِّين قَوْلانِ).

التبيه على ما خالف فيه الخالف فيه الشيخ خليل الأولى في المتحدد من من حيث المبنى والمعنسي

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 72.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 8/ 480.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 378.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 4/ 81.

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 72.

مُعَبِّرُفِينُ البَّحْقِيْقِ

ابن مرزوق: لو قال: (وَعَسِيبٍ بَعْدَ الْحَشَفَة) وفي قطع عسيب بعد الحشفة لكان أخصر ويفهم أنه أراد عسيب الذكر.اهـ(1).

خليل: (وإِنْ أَوْصَى لِرَجُلِ بِمُكَاتَبِهِ).

ابن مرزوق: لو لم يذكر لفظ (رجل) لكان أخصر وأشمل؛ لكنه اتبع لفظ "المدونة". اهـ (2).

خليل: (وَلا يَرُدُّهُ دَيْنٌ سَبَقَ، كَاشْتِراءِ زَوْجَتِهِ حامِلًا، لا بِوَلَدٍ سَبَقَ).

ابن مرزوق: ذَكَرَ المصُنف السابق، ولو حذفه -كما فعل في "المدونة" - لكان أعم وأخصر اهد (3).

خليل: (ثُمَّ المُبَتَّلُ وَمُدَبَّرُ المَرَضِ).

ابن مرزوق: لو قال: (ثم مبتّل مرض ومدبره)؛ لكان أخصر وأولى.اهـ⁽⁴⁾. ومن الثاني:

خليل: (وإنْ رِيئَتْ عَلَى فِيهِ وَقْتَ اسْتِعْمالِهِ عُمِلَ عَلَيْها).

ابن مرزوق: قول المصنف: (ريئت) فيه قصور؛ لإيهام قصر الحكم على الرؤية، والصواب أن يقال: (علم) أو (قطع) أو (أيقن)؛ لأن ذلك أعمُّ من الرؤية. اهر (5).

خليل: (والجَمادُ -وهُوَ جِسْمٌ غَيْرُ حَيِّ- ومُنْفَصِلِ عَنْهُ إلَّا المُسْكِرَ).

ابن مرزوق: الأولى في رسمه أن يقول: (هو الجسم الذي لا يصح عليه أن يتحرك بالإرادة) أو (جسم لا تصح منه حركة أرادة). اهـ(6).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 7/ 385.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 520.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 541.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 153.

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 235.

⁽⁶⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 302.

خليل: (وبالغَ مُفْطِرٌ).

ابن مرزوق: الأولى بالمصنف أن يصرح بحكم المبالغة، فإنه لا يلزم من صفة السنة أن تكون سنةً؛ بل قد تكون واجبةً... فعلى المصنفِ استدراكٌ في ذكرها في السنن.اهـ(1).

خليل: (ويُعَجِّزُهُ إلَّا فِي دَم وحُبُسِ وعِتْقِ ونَسَب وطَلاقٍ).

ابن مرزوق: الحبسُ على مُعَيَّن فيه نظر؛ إلا أن يقال فيه: (حقٌّ لله في امتناعِ بيعه) ونحو ذلك.اهـ(2).

خليل: (وَمُكَاتَبَةُ شَرِيكَيْنِ بِمَالٍ وَاحِدٍ؛ لا أَحَدِهِما أَوْ بِمَالَيْنِ أَوْ بِمُتَّحِدٍ بِعَقْدَيْنِ؛ فَيُفْسَخُ).

ابن مرزوق: قوله: (لا بمالين) كلام على انتفاء الأول، ولو قال: (بمتحدٍ مالًا وعقدًا) أو (بمال وعقدٍ اتحدا) لكان أولى.اهـ(3).

ومن استدراكات الشارح على المصنف في المبنى والمعنى جميعًا:

خليل: (وما ذُكِّيَ وجُزْؤُهُ إلا مُحَرَّمَ الأكْل).

ابن مرزوق: لو قال المصنف: (وما ذُكِّي من مباح وجزئه) لكان أولى وأخصر؛ لأنَّ ما استثناه من المذكَّى المحرَّم نجسٌ، فلا ينبغي ذكره في فصل الطاهرات، لا بالاستثناء ولا بغيره.اهـ(4).

خليل: (ورُخِّصَ فِيهِ مُطْلَقًا إلا مِنْ خِنْزِيرٍ).

ابن مرزوق: في قوله: (مطلقًا) إيهامُ دخول جلد الإنسان؛ لكونه لم يستثن إلا الخنزير.اهـ(5).

⁽¹⁾ انظ: النص المحقق: 2/ 415.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 206.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 424.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 282.

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 400.

خليل: (وإناءُ نَقْدٍ).

ابن مرزوق: لو قال: (وإناء ذهب أو فضة) كما قال غيره لكان أولى وأجرى مع نصِّ الشارع ﷺ، والاختصار المخل يجب اجتنابه.اهـ(1).

فمن أمثلة الأول وهو النقد:

خليل: (يُرْفَعُ الحَدَثُ وحُكْمُ الخَبَثِ بالمُطْلَق).

ابن مرزوق: لا أدري لأي معنَّى خصَّ المصنِّفُ إضافةَ الرفع إلى الحدث نفسه وإضافتَه إلى حكم الخبث، مع أن الذي يرتفع إنما هو حكمهما، مع أنه لو | أو التوجيه أو عكس لكان له معنًى معقولٌ؛ فالغالب من أحوال الخبث أنه إذا ارتفعت ذاتُه ا وصفاتُه بالماء المطلق ارتفعت أحكامُه، ولا كذلك الحدث؛ فتأمله! (2).

خليل: (ورُخِّصَ فِيهِ مُطْلَقًا إلا مِنْ خِنْزير بَعْدَ دَبْغِهِ).

ابن مرزوق: لا يصح أن يكون (بَعْدَ دَبْغِهِ) صفة لـ (خِنْزِيرِ)؛ لأنه فاسد لا معنى له، ولو أخَّر قوله: (إِلَّا مِنْ خِنْزِيرٍ) عن الجملة كلها لكان أولى.اهـ(3).

خليل: (وإناءُ نَقْدٍ).

ابن مرزوق: وفي تعبيره بالنقد إجمالٌ وإيهامُ خلافِ المقصود؛ أما الإجمال فلأنَّ النقد مشتركٌ بين العين ومقابل الدين؛ إلا أن القرينة تصرفه عن مقابل الدين، وأما الإيهام فلأنَّه قد يُطْلَق على ما يُسْتَعمل من النقد في بعض البلاد من غير الذهب والفضة كالفلوس اهـ (4).

خليل: (إلا فِي الحِمارِيِّةِ وَالمُشْتَرَكَةِ: زَوْجٌ وَأُمُّ أَوْ جَدَّةٌ وَأَخُوانِ لأُمِّ وَشَقِيقٌ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 39.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 107.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 400.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 38.

ابن مرزوق: لو قال المصنف: (وشقيق فأكثر) لكان أخصر وأوفق لنصِّ غيره وأرفع للإيهام الذي في لفظة (غَيْرِهِ) لكنه اتبع عبارة ابن الحاجب.اهـ(1). خليل: (وَاضْرِبِ الوَفْقَ فِي مَخْرَج الوَصِيَّةِ كَأَرْبَعَةِ أَوْلادٍ).

ابن مرزوق: قوله: (أَوْلادٍ) بعد قوله: (أَرْبَعَةِ) لا حاجة له؛ لأنه يفهم المميز من قوله: (ابْنَيْنِ)؛ بل ذِكْر (أولاد) مخلٌّ فإنه يُطْلَق على الذكور والإناث، وإنما المراد هنا الذكور، فلو حذفه لكان أبين وأخصر وأصح.اهـ(2).

ومن أمثلة الثاني وهو التوجيه:

خليل: (يُرْفَعُ الحَدَثُ وحُكْمُ الخَبَثِ بِالمُطْلَقِ).

ابن مرزوق: إما أن يُقَيَّد كلامه بما عدا ذلك بقرينة كلامه عليه بعدُ فيكون تقدير كلامه: وحكم الخبث من غير محل الاستجمار، وإما أن يقال: لعله لا يرى طهارة المحل بعد الاستجمار، وإنما هو من المعفوات فيكون كسائر ما عُفِيَ عنه مع قيام النجاسة، فلهذا لم يستثنه.اهـ(3).

خليل: (ويَضُرُّ بَيِّنُ تَغَيُّرٍ بِحَبْلِ سانِيَةٍ).

ابن مرزوق: قوله: (بَيِّنُ تَغَيُّرٍ) من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، والأصل تغيير بيِّنٌ، واختارَ هذه العبارة ليسقط اللفظ بتنوين (بيِّن) ولئلا تغير (بحبل) المتعلق به، وأصل كلامه -أيضًا- تغيير ماء سانية بحبلها كما شرحناه، هذا مراده، ولا تلتفت إلى ما يحتمله من غير هذا المعنى المعترض، واعتمد على دلالة السياق.اه. (4).

خليل: (واسْتُحْسِنَ وبِغَيْرِهِ).

ابن مروزق: كذا رأيته في النُّسَخ التي وقعت إليَّ بزيادة واو قبل (بغيره)،

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 345.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 410-411.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 111.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 162.

وعلى هذا فالواو زائدة مثل ما في قوله تعالى: ﴿ فِلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ ﴾ [يوسف: 15] و ﴿ سَبْعَةٌ وَقَامِنُهُمْ [يوسف: 15] و ﴿ فِلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِيلِ ﴾ [الصافات: 103] و ﴿ سَبْعَةٌ وَقَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: 22] وإنما تعينت زيادتها لئلا يكون المعنى أن بعض الأشياخ استحسن الغسل من النفاس بدم وبغيره؛ لأن الواو للتشريك. اهد (1).

خليل: (وإِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَفاءً وَقَوِيَ وَلَدُهُ عَلَى السَّعْي سَعَوْا).

ابن مرزوق: زاد (سعوا) في حق الولد -وإن كان غير مقصود- ليركب عليه تشبيه أم الولد به، فإنَّ شَرْط الأمن مُعْتَبرٌ فيها في السعاية وفي قبض المال.اهـ(2).

خليل: (فَإِنْ أَشْرَكَتْهُما فَمُسْلِمٌ، وَوَالَى إذا بَلَغَ أَحَدَهُما كَأَنْ لَمْ تُوجَدْ، وَوَرِثاهُ إِنْ ماتَ أَوَّلًا).

ابن مرزوق: الذي وجدت في النسخ (يوجد) بياء الغائب؛ فإمَّا أن يكون تصحيفًا إن قصد عود الضمير على (القافّة) الذي هو جمع، وإمَّا أن يكون فاعلُ (يوجد) ضمير القائف الواحد الذي يدل عليه الجمع، ويكون إن صحت نسخة ياء الغائب إشارة إلى قبول قول القائف الواحد.اهـ(3).

ومن أمثلة الثالث وهو التعميم والتخصيص:

خليل: (كَمِلْح أَوْ بِمَطْرُوح -ولَوْ قَصْدًا- مِنْ تُرابِ أَوْ مِلْح).

ابن مرزوق: ظُاهر لفظِه تُخصيص الخلاف بالمطروح قَصَّدًا من التراب أو الملح خاصة، وليس ذلك؛ بل هو عام في كل ما لا ينفك الماء عنه، وإنما يريد – أيضًا – وما أشبههما، ولو قال: (من نحو تراب) لكان أشمل.اهـ(4).

خليل: (الطَّاهِرُ مَيْتُ ما لا دَمَ لَهُ والبَحْرِيِّ ولَوْ طالَتْ حَياتُهُ بِبَرٍّ).

ابن مرزوق: لا تخلو العبارة من قلق، وصوابها: (ولو مما تطول) لإيهام

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 399.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 473.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 583.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 121.

_تدراكات

ابسن مسرزوق

عبارته قَصْر الحكم على ما قَد وقع خاصة، والمراد: الدوام.اهـ(1).

خليل: (ولا تُنْدَبُ إطالَةُ الغُرَّةِ).

ابن مرزوق: لو قال: (ولا يُندَب غسل ما زاد على محل الفرض) كان أدل الفقهية على على مقصوده وأرفع لإيهام أنه لا يقول بندب الإطالة.اهـ(2).

خليل: (ولا تُنْدَبُ إطالَةُ الغُرَّةِ، ومَسْحُ الرَّقَبَةِ).

ابن مرزوق: كان من حقِّ المصنف أن لا يتعرَّض لذكر هذه المسائل وخصوصًا مسح الرقبة، فإنه لا أصل له عندنا، بخلاف الأولى والثانية، ولو قال: (لا بأس بالمسح) واقتصر على هذه المسألة لكان أولى به اهر(3).

خليل: (لا القَمَرَيْنِ وبَيْتِ المَقْدِس).

ابن مرزوق: قوله: (لا الْقَمَرَيْنِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ) صحيحٌ، وما كان حقه أن يذكر ذلك؛ لأنه إنما تعرَّض لذكر ما هو المذهب لا التنبيه على ما ليس من المذهب؛ لكنه -والله أعلم- احتاج إلى نفي ذلك من أجل أنه روي في كلام بعض المالكية ما يوهم أنها من الآداب.اهـ(4).

خليل: (أَوْ وَاحِدٌ وحَلَفَ، أَوْ أَقَرَّ السَّيِّدُ؛ فَالغُرْمُ بِلا قَطْع).

ابن مرزوق: رأيت في غير ما نسخة قوله: (أَوْ أَقَرَّ الْعَبْدُ) فيكون إقرار العبد بالسرقة على هذه النسخة يوجِب الغرم دون القطع، ولا شكَّ في فساده؛ لكونه خلاف الحكم.اهـ⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 282.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 61.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 70.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 135.

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 8/ 604.

خليل: (والوَلَدُ وإِنْ سَفُلَ؛ كَبِنْتٍ وأَخ وأُخْتٍ مُطْلَقًا).

ابن مرزوق: قوله: (وَإِنْ سَفُل) أي: (الولد) يتناول ولد الذكر وولد الأنثى، ولمّا لم يقتصر على اللفظ الشامل وزاد قوله: (كبنت) دلّ على أنه أراد بالولد الذكر كما قلنا، وكان الأولى به إذ قصد هذا المعنى أن يقول: (والابن وإن سفل)، فإنه لا يتناول إلّا الذكر، ولا أدري ما الذي حَمَلَه على هذا مع أن الفقه أن ولد الولد الذكر والأنثى سواء.اهـ(1).

خليل: (وإِنْ قَالَ: «بَعْدَ مَوْتِ فُلانٍ بِشَهْرٍ» فَمُعْتَثُّ لأَجَلِ مِنْ رَأْسِ المَالِ).

ابن مرزوق: المعتق إلى أجل حُكْمه أن يُعتق من رأس المال لا من الثلث إن عَقَده في المرض فمن عَقَده في المرض فمن الثلث.اهـ(2).

خليل: (وَمُكَاتَبَةُ شَرِيكَيْنِ بِمَالٍ وَاحِدٍ؛ لا أَحَدِهِما أَوْ بِمَالَيْنِ أَوْ بِمُتَّحِدٍ بِعَقْدَيْنِ؛ فَيُفْسَخُ).

ابن مرزوق: مكاتبة أحد الشريكين في عبد نصيبه منه دون صاحبه ممتنعة؛ سواء أذن له في ذلك شريكه أم لا، وكان حتَّ المصنف أن يُنبِّه على هذا؛ لكنه اكتفى بإطلاق المنع في مكاتبة أحدهما بقوله: (لا أحدَهما).اهـ(3).

خليل: (ولا يَرِثُ مُلاعِنٌ ومُلاعِنَةٌ وتَوْأَماها شَقِيقانِ).

ابن مرزوق: كذلك ينقطع الميراث بين الملاعن وبين الولد الذي نفاه بلعانه، وكان ينبغي للمؤلف أن يُنبِّه على هذا؛ بل هو آكد مما نبَّه عليه من نفي التوارث بين المتلاعنيُّن.اهـ(4).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 203.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 355.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 423.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 135.

مــرزوق علــی ســیدي خليــل

إيسراد مسسائل

في المختصر تخالف ما به

الفتسوى فسي

عُرِفَ أَنَّ الشارح كَغَلَلْهُ أَنه أَجرأَ الشُّرَّاحِ على المختصر، ومن أمثلة جرأته في حه:

خليل: (وراكِدٌ يُغْتَسَلُ فِيهِ).

عصر ابن مرزوق: لا يخفى ما في نصوصِ هذه المسألة من التَّشَتُّب، والأقرب ما به به الضبط الفتوى بقول ابن القاسم أو برواية علي، وقد قيل: إنها وفاق، وفيه نظر مع في المناسو من النصوص. اهد (1).

خليل: (لا إِنْ وَقَعَ مَيْتًا).

ابن مرزوق: ظاهر نصوص الأقدمين أن لا فرق بين موت الدابة في الماء ووقوعها فيه مَيِّتَة، فكان الأَوْلى بالمصنف ومَنْ سلك طريقه أن يفتي بهذا.اهـ(2).

خليل: (وتُشْرَعُ فِي غُسْلٍ وتَيَمُّمٍ وأَكْلٍ وشُرْبٍ وذَكاةٍ ورُكُوبِ دابَّةٍ وسَفِينَةٍ ودَخُولٍ وضِدًهِ لِمَنْزِلٍ ومَسْجِدٍ ولُبْسٍ وغَلْقِ بابٍ وإطْفاءِ مِصْباحٍ ووَطْءٍ وصُعُودِ خَطِيبِ مِنْبَرًا، وتَغْمِيضِ مَيْتٍ ولَحْدِهِ).

ابن مرزوق: ما كان اللائق بحال المصنف أن يذكر في هذا الكتاب إلا ما هو منصوص لأئمتنا؛ لأنه إنما وضعه لذكر ما به الفتوى على مذهب مالك.

وقد علمت أن أكثرَها لم تقع معينة لمالكيّ، فضلًا عن الفتيا بها، وحق المقلّد المُتَديِّن المُتَصدِّي لحمل أمة على مذهب إمام يقلدونه ألَّا يتساهل فيما ينقل من مذهبه هذا التساهل في أيِّ شيءٍ كان من المسائل، ولا يقال: إنما يُتساهل في هذه؛ لكونها من الفضائل أو أمرها خفيف، ولذا يُعمل فيها بالأحاديث الضعيفة غير الموضوعة؛ لأنا نقول ذلك باعتبار من يعمل لنفسه، وأما المقلد لغيره فلا يعدل عن طريقه.

وأقل ما في هذا من المفسدة أن يعتقد الناظر في هذا الكتاب أنَّ مذهب مالك

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 217-218.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 248.

أو مشهوره اعتقاد مشروعية التسمية في أعيان هذه المسائل، وينسب له ذلك، وقد عُلِمَ من مذهبه تَعَلَّتْهُ الفرار من التزامِ مثل هذه العهدة في كثيرٍ من المسائل التي هي من السنة بالمكان الذي لا يجهل، ووردت به الأحاديث الصحيحة التي لا مدفع فيها لمعارضات عنده، فكيف بهذه؟! وانظر إنكاره للتسمية في الوضوء، وقوله: أيريد أن يذبح؟! مع شهرتها، وقول بعض العلماء بوجوبها، ثم تعيين هذه المسائل لا يغني عن ذكر غيرها إلا بكتاب التصوف أو في كتاب الجامع لمن تعرَّض له.

واللائق بما اشتُهِرَ من ديانةِ المصنف تحرِّيه تَرْك مثل هـذا رحمـه الله وعفـا عنه.اهـ(1).

خليل: (والمُخْتارُ التَّرْكُ، لا القَمَرَيْنِ وبَيْتِ المَقْدِسِ).

ابن مرزوق: ما كان حقه أن يَذْكرَ ذلك؛ لأنه إنما تعرَّض لذكْرِ ما هو المذهب لا التنبيه على ما ليس من المذهب، لكنه -والله أعلم- احتاج إلى نفي ذلك من أجل أنه رُوِيَ في كلام بعض المالكية ما يُوهِمَ أنها من الآداب.

تنبيهٌ: مع شِدَّةِ ابن مرزوق في إنكارِه على الشيخ خليل في مواطن من شرحِه نجده هيّنًا ليّنًا معه مستوجبًا ثناءه عليه في مواطن أخرى، منها قوله: إنَّ المؤلف يلاحِظُ كثيرًا ما يَجِدُّ من نصوص مَن يُعتَمد عليه من المتأخرين، ونِعْمَ ما فعل؛ إذ ذلك من ديانته وعدم استبدادِه برأيه في أحكام الله تعالى.اهـ(2).

لم يُغفِل الشارح التنبية على مسائل أُهمِل ذكرُها في المختصر؛ بل كان يأتي الإشارة إلى ما بعد الفراغ من شرح نصوص المتن، ومن ذلك قوله يَخلَلثهُ:

خليل: (وسُنَنُهُ: غَسْلُ يَدَيْهِ أَوَّلًا ثَلاثًا تَعَبُّدًا بِمُطْلَقٍ ونِيَّةٍ ولَوْ نَظِيفَتَيْنِ -أَوْ السَّيِح عَيِس أَحْدَثَ فِي أَثْنائِهِ- مُفْتَرِقَتَيْنِ، ومَضْمَضَةٌ، واسْتِنْشاقٌ، وبالَغَ مُفْطِرٌ، وفِعْلُهُما بِسِتٍّ ال السَّنِيْدَةُ عَلَيْهُ عَلَيْهُما بِسِتٍّ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُما بِسِتًّ الْعَلَيْمِ اللَّهِ مُفْطِرٌ، وفِعْلُهُما بِسِتٍّ السَّيْدَةِ

الإشارة إلى مسائل أهْمَلها الشيخ خليل في مختصره وحقها أن

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 59.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 220.

أَفْضَلُ).

ابن مرزوق: اكتفى المصنف عن بيان المضمضة بأنها تحريك الماء في الفم؛ لأنَّ ذلك مدلولها اصطلاحًا ولغَّة، وكذا الاستنشاق والاستنثار بشهرة معناهما لغة واصطلاحًا، ونَقَصَه التنبيه على ما يفعل بذلك الماء، كما في "التلقين": ثم يمجه.

قال الشرمساحي في "شرح الجلاب": وهل يمجه بأن يدفعه أو يتركه يسيل دون دفع؟ قولان؛ قياسًا على إرسال الماء في الاستنشاق. اهـ.

قلتُ: ولا معنى لهذا الخلاف.

ونقَصَه -أيضًا- التنبيه على ما نبَّه عليه في "الرسالة"، وأشار إليه في السؤال من "العتبية"، وذكره اللخمي وهو دَلْك الأسنان بالأصبع في المضمضة.

وقد يقال: إنه من الفضائل والفضل لذكر السنن، أو ذلك من السواك، ويأتي في الفضائل، وقد يعترض على هذا بأنَّ كونهما بستٍ من الفضائل؛ وقد ذكره في فصل السنن.

ونقصه -أيضًا- التنبيه على قوله في "الرسالة" -في الاستنشاق-: يجعل يده على أنفه كامتخاطه، قالوا: وهي اليسرى؛ لأنَّه من زوال الأذى.اهـ(1).

خليل: (ومَنْ أَساءَ عَلَى خَصْمِهِ أَوْ مُفْتٍ أَوْ شَاهِدٍ؛ لا بِـ: «شَهِدْتَ بِباطِلٍ» كَلِخَصْمِهِ «كَذَبْتَ»).

ابن مرزوق: نقص المصنف التنبيه على التجافي عن الفلتة من ذي مروءة، كما نقصه التنبيه على أنَّ الأدب يختلف باختلاف القائل، والمقول له، والقول؛ إلا أنَّ هذا ربما يُفْهَم من كلامه في آخر فصول الجنايات الموجبة للعقوبة.اهـ(2). خليل: (ووَالَى إذا بَلَغَ أَحَدَهُما كَأَنْ لَمْ تُوجَدُ).

ابن مرزوق: نقصه التنبيه على عدالته كما شرطه الإمام، وذكر في أقضية

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 425.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 121.

"النوادر" خلافًا في قبول القائف الواحد.اهـ(1).

تعامــل ابــن مــرزوق مــع المختــــصر لغويًــــــا

تعاطى ابن مرزوق مع ألفاظ المختصر ومبانيه لغويًا من ثلاثة أوجه: أوَّلها: تصويب الأخطاء اللغوية الواقعة في مبانيه أو معانيه؛ فمن الأول: خليل: (ولَوْ نَعْلًا لا كَسَرِيرٍ).

ابن مرزوق: الأولى جعل الكاف في قوله (لا كسرير) اسمية معطوفًا بـ(لا) على الملبوس.اهـ(²⁾.

ومن الثاني:

خليل: (وحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيُتْرَكَ بِيَدِهِ، وسُجِّلَ لِيَحْلِفَ إذا بَلَغَ كَوارِثِهِ قَبْلَهُ).

ابن مرزوق: رأيت في نسختين (أُسْجِلَ) بهمزة في أوله، والصواب أنه ماض مبني للمفعول بالتضعيف، وصورة الهمزة إما زائد محض وقع للناسخ خطأ، أو تصحيف من ياء المضارعة، أو من لام الأمر داخلة على المضارع⁽³⁾.

وثانيها: إعراب ما احتيج إلى إعرابه من ألفاظ المختصر وجمله، ومن أمثلة ذلك:

خليل: (وبَوْلِها إنْ دُلِكا).

ابن مرزوق: (دُلِكا) مبنيٌّ للمفعول والألف النائب عائد على الخف والنعل، وعلى روث وبول؛ أي: دلكاهما، ويصح بناؤه للفاعل، ويعود الضمير على لابسهما، والمفعول محذوف؛ أي: إن (دلكاهما)، والأول أقل تكلفًا.اهـ(4).

خليل: (بِتَرْكِ غَيْرِ لائِقٍ).

ابن مرزوق: (غَيْرِ) صفة لمحذوف، وهو فعل، ويُقَدَّر منونًا؛ إذْ ليس

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 583.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 72.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 230.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 144.

بمضاف، ومتعلق (لَائِق) محذوف، ودلَّ على هذا الحذف المعنى والسياق، و(تَرْكِ) مضاف للمفعول، وفاعله ضمير العدل؛ أي: بتركه فعلًا.اهـ(1).

خليل: (وحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيُتْرَكَ بِيَدِهِ، وأُسْجِلَ لِيَحْلِفَ).

ابن مرزوق: ظهرأن الهاء في (بِيَدِهِ) عائدةٌ على المطلوب، والمفعول بـ (ترك) ضمير المدعى فيه يدل عليه السياق، وضمير (يَحْلِف) و (بَلَغَ) عائدٌ على الصبى، وكذا المتصل بوارث.اهـ(2).

وثالثها: شرح غريب المختصر والتوسع في حَدِّ حُدُوده سيرًا على خطى شيخه ابن عرفة الوَرْغَمِّي -الذي بَرَعَ في مختصره الكبير بحد حدود الفقه على نحو لم يُسبق إليه - فلا يكاد يمر الشارح بلفظ غريبٍ من ألفاظ المختصر إلا بيَّنَ معناه (3)، وله في ذلك ثلاثة أَضْرُب:

* أولها: بيان معنى اللفظ الغريب لغة بدون عزوه إلى مصدر؛ ومن أمثلة ذلك:

خليل: (والشُّكْرُ لَهُ عَلَى ما أَوْلانا مِنَ الفَصْلِ والكَرَم).

ابن مرزوق: (أَوْلى) أصله من (الوَلْي) وهو القرب والدنوّ، يقال منه: وليه يليه -بكسرهما- وهو مما شذّ، وأوليته الشيء فوليه، وأوليته معروفًا، وأولاه المعروف مما شذ⁽⁴⁾.

خليل: (والشُّكْرُ لَهُ عَلَى ما أَوْلانا مِنَ الفَصْلِ والكَرَم).

ابن مرزوق: الْفَضْلُ والفضيلة خلاف النقص والنقيصة، والإفضال

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 367.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 230.

⁽³⁾ أشار ابن مرزوق في منزعه إلى عدم تبيين المؤلفين في الفقه لكثيرٍ من الألفاظ اللغوية التي يحتاج كثيرٌ من الناس إلى بيانها؛ لجهلهم بمدلولها ويحيلون بيانها على العالمين بها؛ إما بالمشافهة أو بوضع تآليف أُخر؛ لبيان معاني اللفظ؛ كـ «التنبيهات» وغيرها مِنْ كتب غريبِ الألفاظ. اهـ من النص المحقق: 105/1.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 17.

الإحسان، ومفضال سمح، وكذا مفضالة، وأفضل عليه وتفضَّل بمعنَّى (1).

خليل: (وصُوفٌ ووَبَرٌ وزَغَبُ رِيشٍ وشَعْرٌ)

ابن مرزوق: (الوبَر) -بفتح الباء- جمع وبرة، وهو للإبل كالصوف لغيرها، وقد وبِر البعير -بالكسر- فهو وَبِرٌ وأوبر إذا كان كثير الوبر⁽²⁾.

* والضرب الثاني منها: بيان معنى اللفظ الغريب لغة مع الاقتصار في عزوه إلى أهل اللسان؛ ومن أمثلة ذلك:

خليل: (لا جُرْحًا بَرِئَ أَوْ خُلِقَ غائِرًا).

ابن مرزوق: (بَرَأً) -بفتح الراء- كضرب، يقال: بَرأَتُ من المرض -بالفتح-بُرءًا بضم الباء ويفتحها الحجازيون، وبرِئت منك ومن الدَّين ومن العيوب بكسر الراء برَاءة" قاله الجوهري وغيره (3).

خليل: (والنِّفاسُ: دَمُّ خَرَجَ لِلْوِلادَةِ ولَوْ بَيْنَ تَوْأَمَيْنِ)

ابن مرزوق: الجوهري: قال ابنُ السكيت: (الحَولاء) الجلدة التي تخرج مع الولد فيها أغراس، وفيها خطوط حمر وخضر.

وقال أبو زيد: (الحُولاء) الماء الذي يخرج على رأسِ الولد إذا وُلِدَ، وفيها لغة أخرى: (الحِولاء).

قال الخليل: ليس في الكلام (فِعَلاء) بالكسر ممدود إلا حِوَلاء وعِنباء وسِيراء.اهـ(4).

خليل: (إلا بِغَلْقٍ فَقَوْلانِ)

ابن مرزوق: (الغلّق) بفتح اللام، قال الجوهري: الغلّق بالتحريك:

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 17.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 280.

⁽³⁾ النص المحقق: 2/ 268.

⁽⁴⁾ الصحاح، للجوهري: 4/ 1679، وانظر: النص المحقق: 4/ 442.

(المغلاق)، وهو ما يغلق به الباب، وكذلك المغلوق بالضم. اهـ(1).

* والضرب الثالث منها اقتباس معنى اللفظ الغريب من دواوين أهل الفقه في الدِّين وعزوه إليها؛ ومن أمثلة ذلك:

خليل: (يُرْفَعُ الحَدَثُ وحُكْمُ الخَبَثِ بِالمُطْلَقِ).

ابن مرزوق: قال ابن عمران البجائي: قيل في حدِّ النجاسة: هي التي حَرُمَ تناولها لعينها.اهـ(2).

خليل: (وقَيْءٌ إلَّا المُتَغَيِّرُ عَنِ الطَّعامِ وصَفْراءُ وبَلْغَمٌ ومَرارَةُ مُباح).

ابن مرزوق: ابن بشير: القلس ماء يخرج عند الامتلاء إذا برد المزاج، وقد يكون فيه طعام غير متغير (3).اهـ.

خليل: (لا حَصَّى ودُودٌ ولَوْ بِبَلَّةٍ -وبِسَلَسٍ فارَقَ أَكْثَرَ، كَسَلَسِ مَذْيٍ قَدَرَ عَلَى رَفْعِهِ).

ابن مرزوق: قال في «التنبيهات»: (إِبرِدة) ذكر ثعلب في "الفصيح" وأبو عبيد في "المصنف" هذا الحرف بكسر الهمزة والراء، وكذا قال يعقوب في "الإصلاح" وغيره، قال يعقوب: ولا يقال بالفتح.

قال: وإبردة الثرى برده، وإبردة الغيث مثله، والفقهاء يقولونه بالفتح، ويحسبونه جمعًا. اهر (4).

خليل: (ولَعِبَ نَرْدٍ، ذُو مُرُوءَةٍ بِتَرْكِ غَيْرِ لائِق).

ابن مرزوق: ابن الحاجب: المروءة الأرتفاع عن كل أمر يُرى أن من تخلَّق به لا يحافظ معه على دينه وإن لم يكن حرامًا.اهـ(5).

⁽¹⁾ الصحاح، للجوهري: 4/ 1538، والنص المحقق: 8/ 586.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 87.

⁽³⁾ التنبيه، لابن بشير: 1/ 272، انظر: النص المحقق: 1/ 347.

⁽⁴⁾ انظر: التنبيهات المستنبطة، لعياض: 1/ 75، والنص المحقق: 3/ 228.

⁽⁵⁾ جامع الأمهات، لابن الحاجب: 2/ 691، وانظر: النص المحقق: 5/ 367.

خليل: (ودِيَةُ الخَطَإ عَلَى البادِي مُخَمَّسَةٌ).

ابن مرزوق: ابن عرفة: الخطأ في الدماء هو ما سببه غير مقصود لفاعله باعتبار صنفه غير منهي عنه، فيخرج قتل حر محترم بفعل إنما قصد به حرًّا غيره عدوانًا؛ لأنَّه عمد اهداً.

نَهَجَ ابن مرزوق في شرح المختصر نَهْجًا يكادُ يكون مضطردًا إذ يبدأ كل المنهج الشارح المهارة الله في المنارج المختصر بوضع عنوان مناسب له، ثم يتكلَّم عن مناسبة كلِّ باب المختصر بوضع عنوان مناسب له، ثم يتكلَّم عن مناسبة كلِّ باب المختصر الما قبله ولما بعده، ثم يأتي بتعريفِ العنوان كباب (الطهارة)(2) و (القضاء)(3) و المختصر وهكذا دواليك!

وفي تعاريفه يعرض آراء علماء المالكية الذين سبقوه وينقدها، إلى أن ينتهي إلى ترجيح ما يرتضيه منها، وربما زاد عليه أو نقص منه أو عَدَّلَ فيه ليستقيم له ما أراد (4).

من مصادر ابن مرزوق التي لا ينفك ينقل منها ويحيل إليها في تعاريفه اللغوية صحاح الجوهري، ومُحكَم ابن سيده، وربما نقل منهما أو من غيرهما استشهادًا بالقراءات القرآنية المتواترة على معانٍ لغوية؛ ومن ذلك:

خليل: (ووَجَبَ اسْتِبْراءٌ بِاسْتِفْراغِ أَخْبَثَيْهِ مَعَ سَلْتِ ذَكَرٍ ونَتْرٍ خَفّا). الجوهري: تفريغُ الظروف إخلاؤها (5).

وفي "المحكم": الفراغ: الخلاء ﴿ وَأَصْبَحَ فِوَّادُ المِّ مُوسِىٰ قِلْرِعاً ﴾ [القصص:

⁽¹⁾ المختصر الفقهي، لابن عرفة: 10/ 5 و 6، وانظر: النص المحقق: 7/ 272.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 77/1.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 6/5.

⁽⁴⁾ ألقِ -إن شئت- نظرةً على تعريف (الطهارة) في النَّص المحقق ففيه أمثلة لكل ما ذكرنا تحت هذا البند!

⁽⁵⁾ الصحاح، للجوهري: 4/ 1324.

10]، أي: خاليًا من الصبر، وفرَّغت المكان: أخليته، وقرئ: ﴿ فَرِّغَ عَن فُلُوبِهِمْ﴾ [القصص: 10](1).

وما أن يفرغ من عنونة الباب والتعريف بمعنى العنوان الذي اختاره له حتى يلج إلى نص المختصر ويحلله لغويًا ثم يأتي بأنقال العلماء في كل مسألة على حدة فينقدها نقد الخبير، وغالبًا ما يستقصي الأقوال وعزو كل قول إلى من به قال معتمدًا في ذلك على شُرّاح جامع الأمهات أكثر مِن اعتماده على غيرهم، ويُسمِّى منهم ابن راشد وابن هارون وابن عبد السلام وخليل وابن عمران البجائي (2)، ويقدم من بين شُرّاحه ابن عبد السلام، وفي ذلك يقول: كثيرًا ما نعتمِدُ في هذا التأليف على كلام ابن عبد السلام نقلًا واختيارًا (3).

أما مِنْ خارج المذهب فعمدته -غالبًا- فيما يأتي به من كتب الشافعية كتابا الغزالي "الوجيز" (4) و"الوسيط" (5)، و"منهاج الطالبين" للنووي (6)، ومن كتب الحنابلة "مختصر الخرقي" (7)، ومن الظاهرية داود كَالله (8)، وقد ينقل عن بعض هذه المصادر أصالة وعن بعضها من مصادر عماء الأمصار.

أوتي ابنُ مرزوق تَخلِللهُ بسطةً في العلم تجسدت في وضعِه هذا الشرح البسيط على "المختصر"، وقد بالغ في إيراد الأقوال والأنقال فيه على نحو غير مسبوقٍ ولا ملحوقٍ، ومع تحاشيه الخروج عن موضوعه الذي عَبَّرَ عنه في مواضع منها

⁽¹⁾ المحكم، لابن سيده: 5/ 504، وانظر: النص المحقق: 3/ 139.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 87/1، 206/1، 303/1، 454/1، 377/2.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 426-427.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 90، 236، 261، . . .

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 61، 62، 73،

^{414 /2 : == 11 -: 11 : 1: 1(6)}

⁽⁶⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 414.

⁽⁷⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 320، 324.

⁽⁸⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 337.

قوله: طريقة ابن عبد السلام -إن صحّت - أقربُ إلى مُقْتضى النظر الطبي، وبسطه يؤدِّي إلى الخروج إلى علم آخر (1)، وقوله: والمتكفِّل به غير هذا العلم (2)، فقد ألجأه البسط إلى الخروج عن شرطه هذا في مسائل منها (غسل الكافر) إذ تطرَّق عند تناولها إلى البحث في مباحث عقدية كأركان الإيمان وغيرها، وبعد أن أطال النَّفَسَ فيها قال يَعْلَشُه: تحقيقُ القول في مسألة الإيمان هذه لا يليق بهذا الفن، ولا بهذا التأليف الذي أكثر القصد به فَهُم كلام المصنف وتصحيح نقله بموافقة نقل غيره من المعتمدين بقدر الإمكان، أعان الله على إكماله وجعله خالصًا لوجهه بمنه، وفيما ذكرنا من أنقالها كفاية، ومن الله أسأل العون والتوفيق لا رب غيره (3).

نحسب أن فيما قدمناه من لمع ما يأخذ بيدِ القارئ المُجيد لمنزع ابن مزوق الحفيد؛ فيوقفه على أهم مزاياه،، ويُجَلّي له بعض ما توارى في زوايه، ونَدَعُ له المضيّ في تلمس ما لم نأت على ذكره؛ إذ نكِلُ ذلك إلى فقهِه وفكرِه، وما ذلك بعسير على مَنْ مَلَكَ زمام التحرير قبل التحبير.

أقمنا عملنا في تحقيق "المنزع" على خمسِ نسخٍ خطية مصورة، ليس بينها (نظرة حول مخطوطات نسخة تامَّة إلا التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المنسزع المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة.

تقعُ هذه النسخة في ثلاثةِ أسفار كبار مشرقية الخط، وهي التي شَرَعْنا في العمل انطلاقًا منها، وأقمنا جُلَّ تحقيقنا عليها، وأشرنا إليها في حواشي التحقيق بحرف الزاي.

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 351.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 78-79.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 431.

أما سائر النُّسخ فلم تخلُ أيُّ منها من بتر في أوَّلها أو سقطٍ في أثنائها أو نقصٍ في آخرها، ولعلَّ من أقربها إلى التمام تلك الملفَّقة في جزأين يُحفظ أوَّلهما تحت رقم (265) في الخزانة العامة بالرباط، ويَبْدأ بشرح خطبة المختصر وينتهي بتمام شرح باب الطهارة منه، وقد أشرنا إلى هذا الجزء في حواشي التحقيق بـ(ع1).

أما جزؤها الثاني فيُحفظ أصله تحت رقم (442) في نفس الخزانة، ويبدأ بشرح باب الحد في الزنا وينتهي بتمام شرح المختصر، وقد أشرنا إلى هذا الجزء في حواشي التحقيق بـ(ع2).

النسخة الثالثة ملفقة من جزأين -أيضًا - يُحفظ أولهما تحت رقم (6783) في الخزانة الحسنية بالقصر الملكي في الرباط، ويَبْدأ بشرح خطبة المختصر وينتهي بتمام شرح باب الطهارة منه، وقد أشرنا إلى هذا الجزء في حواشي التحقيق بـ(ح1).

أما جزؤها الثاني فيُحفظ أصله تحت رقم (508) في نفس الخزانة، ويَبُدأ بشرح باب القضاء من المختصر وينتهي بشرح باب الدماء والقصاص، وقد أشرنا إلى هذا الجزء في حواشي التحقيق بـ(ح2).

النسخة الرابعة يُحفظ أصلها تحت رقم (or_8943) في المتحف البريطاني، تبدأ بشرح باب الدماء على بتر في أوله وتنتهي بتمام شرح المختصر، وقد أشرنا إليها في حواشي التحقيق بحرف الباء.

النسخة الخامسة حصلنا على صورتها من خزانة خاصة في موريتانيا، وأخذنا منها في ضبط وحلِّ إشكال مواضع من كتابيِّ القضاء والشهادة فقط، وقد أشرنا إليها في حواشي التحقيق بحرف الشين.

في سلكنا في تحقيق هذا الكتاب سبيلنا المُتَّبع في تحقيقاتنا المشتركة سابقًا ومن المرابعة المر

^{*} التقديم بإيجاز بين يدي النص المحقق؛ معرِّفين به وبعملنا في تحقيقه ثم

بالماتن والشارح عليهما رحمة الله، مع تضمين التقديم فوائدَ ونكاتٍ مُنَوَّعةٍ ذاتِ صلةٍ بنصِّ المختصر وشرحه وأمورِ أُخَر.

* نسخ الكتاب كاملًا من النسخة الأزهرية (الأم)، ثم مطابقة ما نسخناه منها حُرْفًا حَرفًا وكلمةً كلمةً على ما بين دفَّتيْها، مع مراعاة قواعد الإملاء العصرية في الرسم والإملاء، وتحليته بما يخدمه من علامات الوقف والترقيم، مع ضبط ما يُشكِل من ألفاظه وجُمَله بالشّكل التامِّ أو الجزئيّ.

* مقابلة ما نسخناه من النسخة الأزهرية (الأم) بما يقابله في القدر المتوفر من النُّسَخ الأخرى، وإثبات جل الفروق بين النسخ المعتمدة في التحقيق؛ إلا ما جَزَمْنا أو ترجح عندنا كونُه من أخطاء النُّسَّاخ، وما لا طائل من ذكره؛ كالتعاور بين حروف الجر والعطف ونحوها.

*إضافة عناوينَ فرعيةٍ و بعضِ ما لا غنى عنه - في رأينا - لإقامة النص وتمييز تلك الإضافات بوضعِها بين معكوفات؛ استغناءً بذلك عن الإشارة في الحواشي السفلية إلى أن ما بينها مدرجٌ في النص المحقق.

* تمييزُ متن المختصر المشروح بكتابته بمداد داكن وإحاطته بأُطُرٍ مُحَوِّقةٍ به اعتمادًا على طبعة نجيبويه للمتن مع إثبات الألفاظ والجُمَل التي شرحها ابن مرزوق في صُلب الكتاب ونثر ما خالف نسخته في الحواشي السفلية.

* الإبقاء على نصوص المختصر التي نَثَرَها الشارح في ثنايا شرحه كما هي بدون تعديل أو زيادة أو نقصان مع تمييزها عن سواها بكتابتها بمداد داكن.

* إثبات الآيات القرآنية وأجزائها بالرسم العثماني، وعزوها إلى مواضعها في كتاب الله تعالى، بذكر اسم السورة ورقم الآية التي وردت فيها، بدءًا بالسورة ضمن معكوفتين، هكذا: [السورة: رقم الآية] عقب ذكر الآية مباشرةً في المتن دون الحواشى.

* تخريج الأحاديث النبوية وأجزائها وما تيسر من آثار الصحابة فمَن بعدهم الواردة في المتن والشرح وفقَ القواعد المعتمدة عند أهل التخريج ودراسة

الأسانيد.

* توثيق ما تيسر لنا توثيقه من نقول الشارح باللفظ أو بالمعنى؛ بعزوها إلى أماكنها أو مظانها في مصادرها الأصلية أو الوسيطة، وإثبات ذلك كلّه في الحواشي السفلية.

* تذييل الكتاب بثبَت المصادر المعتمدة في التحقيق، وفِهْرِست محتويات وموضوعات كلِّ جزءٍ منه على حده.

هذا؛ وإننا إذ نُقَدِّم شَرْحَ ما شَرَحه ابن مرزوق (الحفيد) تَعَلِّلهُ من أبواب المختصر الخليلي إلى الفقهاء والمتفقهة على ما فتح الله علينا في تدقيقه وتحقيقه؛ لَنسأل الله الأجر والمثوبة لنا ولمؤلفه ولمن ضرب بسهم معنا في طبعه ونشره، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبذكره تتنزل البركات، وصلًى الله وسلم وبارك على نبيه المصطفى خير البريات، وآله وصحبه أولي الفضائل والدرجات.

مُحَقِّقًا الكتاب

لالوكتى روحى فظ برجبنه لاكرمن محترض ير لالوكتى رائع مَر يد بعند لاكريم نجير لكنَّرون ليلة الأحد وهي ليلة النصف من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة وألف للهجرة النبوية

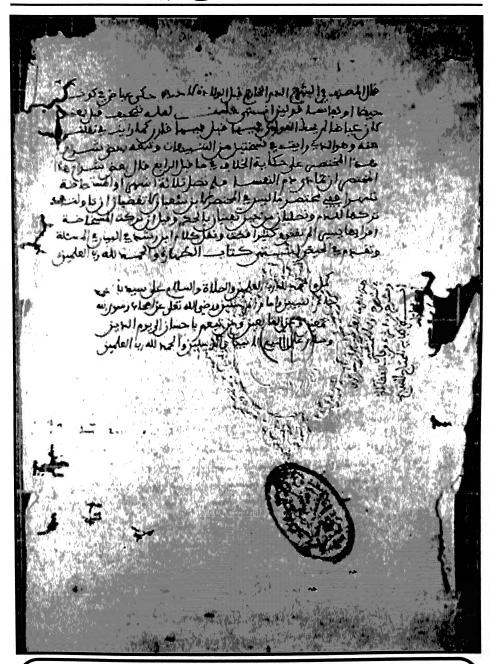
الموافق للتاسع عشر من ديسمبر/ كانون الأول سنة إحدى وعشرين وألفين للميلاد



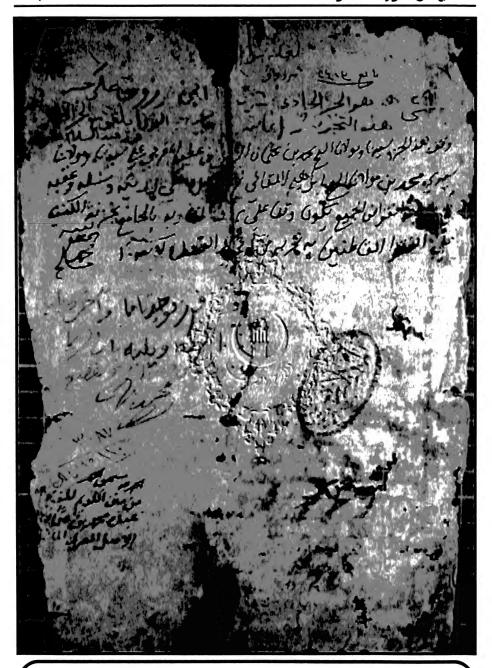
مناوج من صور المفطوطات المعتمرة في التمقيق

عة الدوالنا عدولله والرسوله والخاصة والمامة والمسامة كاز مة عدور علم عندو التجر روالما كف والحمورا كلفته فالمتوع الكنوم الكسل وتنصيرا وعاروس المحريفة المذ ولم والواعد عاصر روس تكثير المعلد وتعليسال الكلقاط لترغب التعومراكا يده مزارسه يعتزمزا ملع اله المالوازنته والام الالأسام العافرالحا فوالعليل واصحاؤلهم وماء المالكية عمو المروسورة رطده ميا الموزايد المرح علياما منصر على المرابع والمرابع والما وسال عربه القيف بماضنه ونقف ففرما الهماسع وضرالوسنع وكسرالهوا يعاور واللوا وفيدا المكلوو وفتص مرالنا ولرعا فالمؤود بسه على تيرمز مستلاكا المدوه وأتى وغراب النوارلوكتون العطاء المورجيف منة مطتحرا عطاور ما الما لغو المسهوروما عليه القيارة من ملك نع روكترالعار الكيرة المورانيس حور علوجة العصدة والمقتولة والزياد والمريح المرابعة وعوالراجعة عادة والسنار هجا المقول كالطاللية المستوسسة وجراه عرس رحمر ر الملايه و ساور المساورة والروحاء المناطقة والعدر وبروع العمل متماه من المه العمام و للعمل المرود وسنماك المعروب ويعلم المعروب المتورماتكرا المده التاليد المالية المالية العالما وهر التاخر ومن الأنفاا ملاع الما والماستفار والمرحارات والمعارف فتصارون بتالله باعل فيضله موالعام ومقروع الله ضروحه واسكنه مزالجناز الميوحة المكازهم مز فصاد السا المالك من المالك من المالك المنالك تحاوا المعصرالعم بالمتواثرولما الاعلى ما و الله والمنا ما والما الما Friedlie Works e المناه والمعلم والمراجة الكالحال المانتين علواصابو المدنون ومعم السواعلا

وجه اللوحة الأولى من السفر الأول للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها في حواشي التحقيق- بالرمز (ز).



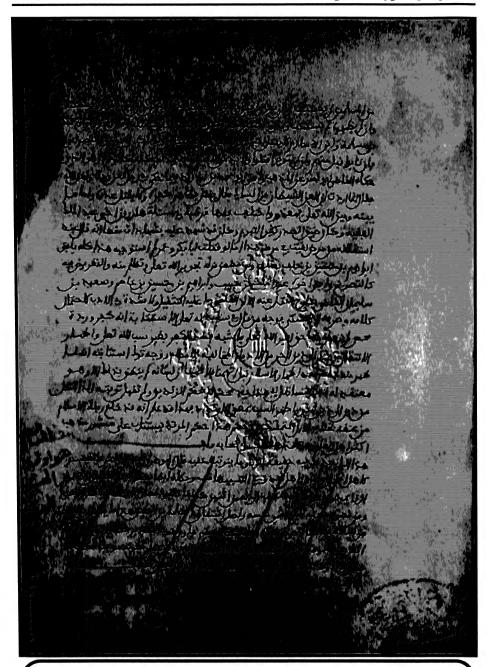
ظهر اللوحة الأخيرة من السفر الأول للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها في حواشي التحقيق – بالرمز (ز).



غلاف السفر الثاني للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق – بالرمز (ز).

واللمارية الافر ومتال المعارسية فاستعود عاراله وعيدوكم سايما للمادالافتناء المادهان بمراع والمادهان وامادالفاها تاوا فوازان مورمعاشه الزبطا تلوز بسيت عاجه ولما الانسار مدنيا بالطبع ازا فورانيوا مورمعات الويدا كنور بنب عديما 14 الأم ابتدا جنب الما ومعن على المراه المواقعة بالماء وتنب في الماء وتنب في الماء وتنب والمستعلات والمعدد ويتمرو البشرية الاجتاع ابتلاء سنها ميوايه طا عشم والاحتام والاستاد المتعاد المتعاد الاخراد مرالاخيال حاجر يساء يستهم ليروم خراعها كالريقاءة الوثلاب بعوسهم الزائر ومعكف ليدارها وهذا العارلها وقريها المعالق وشامها فيها والمارية المارية العلم ووجد حوزهذا الباب وخااله المأنه يفيخ كوجيع الاحكا والوطعناة النقا الماة وعوف الماخر والحديد والماليا والمكارج والماور والطالاالا عارما فتحروه فرعمع اؤد وفينده وأرفات وصاليتا والداحكم المسلولاس المكر مالعام عالمات وما والمساولة بالمعنوا اللوت ومروي ويسرالها وفروتا والوابالعتوكيمية تعلقا المدوال وتدريس ومسالوالعرابط والاسروم مااطيروات مزاحوالا لموتز فنومزا مورالا خه وقداح ويطال العد لزاللك البروالد الراما بدوروالعامة ورالنام والدور كالساع التوارالالعاعداليد ويعافي للنامزوكاب مؤالوا خدة بعاءاله والالازيعيد اللمندوية عده الكررة الدنالير فعن إدا تدار و كالتافاللنور والناري العالما وال وتاجرها عزفارالا معرف عرب أو الماليست عكاد بالرك عارا تاريم الماليمة المعاملة المعاملة المعاملة المعاملة المعرف ا النرتب الوجوم وتعيي المتنهاء انتعارا الاعتصادا العضامها واست مالت كانتوارهما المالية المعادمة المتلاه على يعولنه هو يعو بالافراد واكثر عبار تهم ومسلماته على المعادمة وماليخ وعباره والعو يعقوه والأحال المت

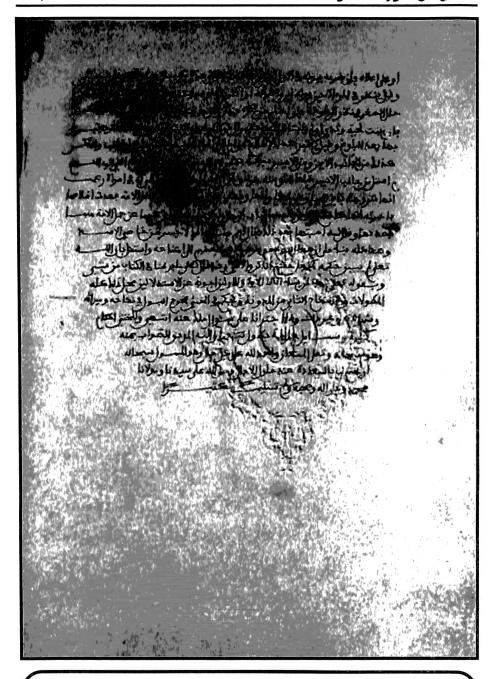
وجه اللوحة الأولى من السفر الثاني للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق- بحرف الزاي.



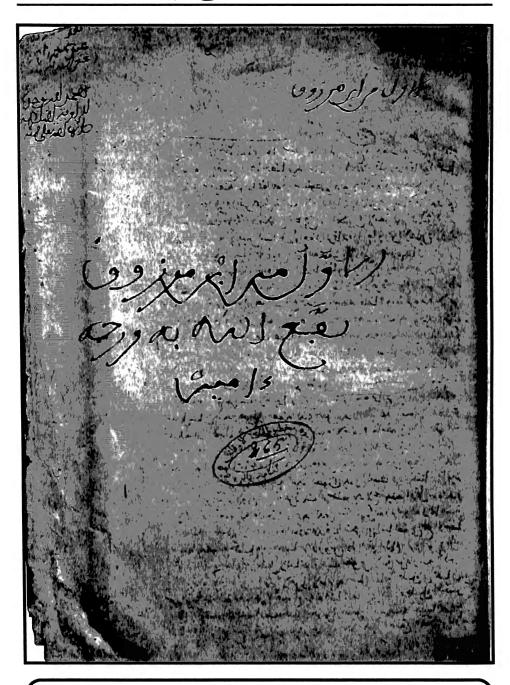
ظهر اللوحة الأخيرة من السفر الثاني للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها –في حواشي التحقيق– بالرمز (ز).

فايد العجب عراعالي وعمراء الزناعة ومدحر فمز المراجية المالكة المرينا ومراب ومرامه معداد والتعان مزالعي المنزاما يتواللكت مزالت ولاخما محرس وروية التحدير مداره موسرال عزير الملاعل خريس ودر الراكضية اللهاما عدا تواد موجاله فلا الزاو و و حلف مسام وسرج والعرف الدوموية الواحد البده فالعدر وعاجده عارا وطروه ورم عرج الدعا درالا والبرموا لم فالحقو ضيراه عاياعل الااص البدوم والمازال جعله علام العسر ومتعلق تحداثه حمالتها لحدو النابع مزملة وتلوزد الاستعادا والماء النكام العامر كالكاربالا العالم المعتوف المعتوف المعتوف فالمستلاد والعام إيسوط الوزع العادم ومالامزسك والعليم والمراز وهرع المال مناه المدار المفاد هؤاها راس والأمر وحوا وصوا على عدر فسرالتي كالغالط بعسر مع ولدالها على الكلم ويعدرو بعد الصور وغر در مع الله باولا الصوعة بملوالم بالالمديكوب والكلي والاسلامال المدما والماري الموله معيدها فالمراء وج اخره والمجا المراجع والما المناب المارية والمارية والمارية والمارية عزود الغمد مرصدة وعرفاته فالرحم مدر عيفة الزاالدويد المراج والمراج والمراج والمراج والمراج الماليات تعليا المالية والمراجع الرجاء مالولا المارية والتاريخ

وجه اللوحة الأولى من السفر الثالث للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها في حواشى التحقيق- بالرمز (ز).



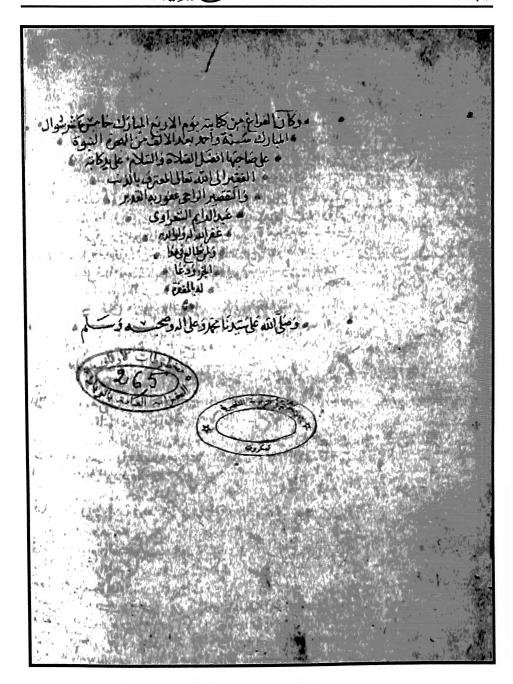
ظهر اللوحة الأخيرة من السفر الثالث للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها في حواشي التحقيق – بالرمز (ز).



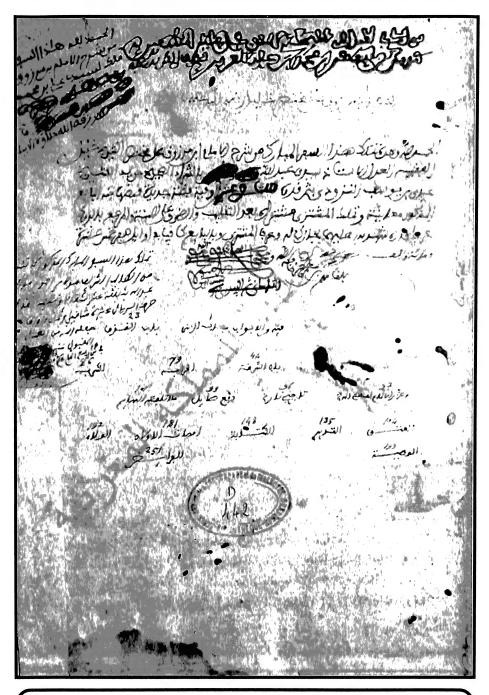
غلاف النسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (265) في الخزانة العامة بالرباط. وقد رمزنا لها - في حواشي التحقيق- بالرمز (3).



وجه اللوحة الأولى للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (265) في الخزانة العامة بالرباط. وقد رمزنا لها -في حواشى التحقيق- بالرمز (31).



ظهر اللوحة الأخيرة للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (265) في الخزانة العامة بالرباط. وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق- بالرمز (3).



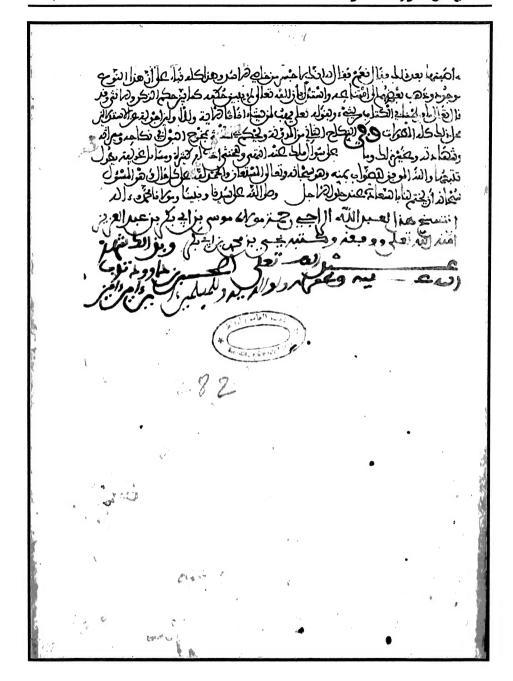
غلاف للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (442ه) في الخزانة العامة بالرباط. وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق- بالرمز (ع2).

, is

خلوالق علوبنين ومؤكافا يتربعو والدوع بدنتكم تشابه

عفرانطب بزكر ومع مغيغة الرخمورا بقركب عليف الجروزة وتفرم وجهار زاهاو به تعرف التي والناف والعن من يروينع مانع الها والزائل ها المانين النب وهكاء النبا يَعْفِهُ عَالِمُولِ عَمِوا للزين عُمِيه إنه عَمْمُ الله ويُعَالله والله والنَّار والمُوارِيِّ وَمُصْر وَ وَالل ى معلد المراسية ، تفسم را الفينا والصلمة والضوه العائم الافك والمفه والمعداد ينزى هَاوُلْأَلْهُمْ مُنْهُ وَيُعَلِّيْهُ وَرُوعِ لَعَزُورِ مِنْ هُ أُومِ مِنْ أَلْمِهِ الْمُلْرِعُ لَهُ وَوَذَوْ وَالْفَاعَ وَالْمُنَا } بأغتبار يخف بموج اهمين فعالان فرقع مطعب مشلهن واستجامها لهدي بمبريا فبالزجول بانوي عيشرهون الفه اضب الله هُ الكِندُ وَالْبَعْنُ مِن البَيْءِ مِعُ النِّومُ اللَّفَوْلِ عَلْمُ مَا الْمُحُولِ عَلَمُ يَوْجُ الْعُمْورَى السَّامِ وكفيرا فيالغورسل يزج الكاوم بناك إلغيم وفيح بحيث افيله وعادة والغزج والمدين والعام فالعام والمجامية واملك لدبيد فيزج وفي والزوعة وكامدا لمملوكة علما أوبعض الوانتي عدالفا بجرمه شاستدم يدوكة بنيرها المتروي مرايا أعام علافاهم المبحر مروض وغيرمه فأرعل فيح وفولغ بانفاؤو والمسلم علاسن يخزولل سعينا وفي فخرج الموج الآن الواله بيم ملك بالفوّل بيزانطماً.ولؤ التعركان الاستمريم وهوايا هرابعين البرج وأما الماها مارائي وغراث بفرز فصادالينج وقالا وإدابتها رمياينج بمؤال فيرعو لفاهار حيزاك اخرازا لد يقن الجاهلير ماليكر رزه فالمشيم عرب المفول خلاف الدافر المراودة أمار وهزال كرون مداء الألحاج امن ويَرْف المُكلِيم والمُلكِ تَوْلُوا وَمُمُ اللهُ اللهِ وَهُو يَعْدُمُ النِوعُ وَمَا مِلْ اللهِ مَا اللهُ وَ وَرَضَهُ مَا مِعَدُوا وَالمُكا الرَّفِي كِمْمِ فِيهِ النَّهُ عِنَا النِي يَسْتُلُومُ وَفِيهُمُ أَوْلُو اللهُ و إهرجها المنصى بالهن ومانان ويمون مبنعة النفرالموج في والمال الرافرون عد والمركزات عَهُ إِمْ الْمِيْمِةِ الْمُرْعِلُونَ وَلَ عَلِيْمَ نَصْحُ مُرْحَدُوا لِرَجُلَ لَةِ وَعُيْمُ هَا فَا الْفِيْلُ وَكُونَا وَالْمَالُ وَعُدُمُ The Party

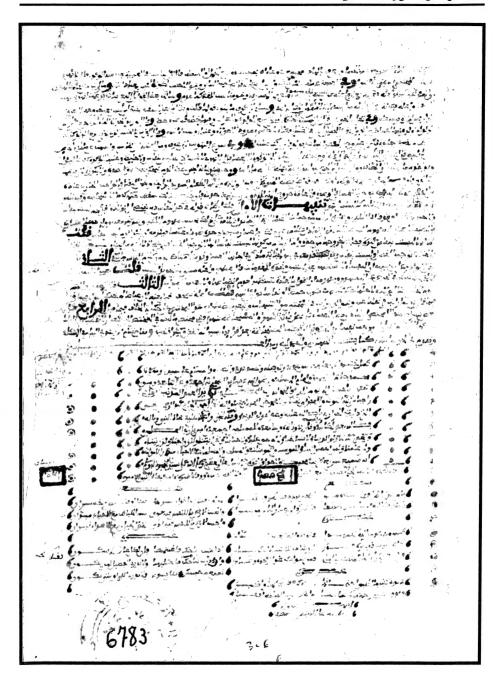
وجه اللوحة الأولى للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (442ه) في الخزانة العامة بالرباط. وقد رمزنا لها - في حواشي التحقيق- بالرمز (ع2).



ظهر اللوحة الأخيرة للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (442ه) في الخزانة العامة بالرباط. وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق– بالرمز (ع2).

لم الده علامه عارور مر والعدامنة أونا والوفية اللواز بعدا الالدروجة مناظروايو لدوله والمرابا والمعلم المنتقب المنتور الوج فيروالفك بدالعبا عراض والنفيه المفارد الاطراف والدو مرزووالجبس تراتل صانه الرارح اللوكط الهيه والانتساء مرترة المرجروا ادات أمليه ولله الهددة نظرة العاددي والجرافروج ووحوف والعصد وارضويه والماية والتقاه فلما ومروفا مواجه والعليقة على المفرقة موكم المتعالين والمناورة وووج والمناوج والمزاد والمناء المراز والموا ﴿ فَكُوا لِهِ اولِهِ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالدِّهِ وَالدِّيسَةِ لِمُعْلَقِهِ مَا يَعْلُوا وَهُ مَا وَل للمسل أراماوا فرقاءه ولايتاه واللحليز فإبا توأء فموجعيول للنؤه بالأرماه خوروس بين أنابه ارتبارة وسترديانها ي دريند اليوار ووافلين والمنزول الشرواللة والوجعليرور فالبياء وواينوم والمفاه وتنكيرا المنيا أيناه المزور كاليد مناع مع أساره إنطله كالمتلقة المحسيد هرك جديوا و بعد المعله والنكرة أسترير لويرا معمد والطله كالمتناع إراعاء والمسام م تشخ هيه وَاسعا الواجه آيَّة بِحَوْلِهِ مِعْوَامِهما مروا عَنْ عَبِهُ والله بِمُنْ يَعْلَمُ اللهِ بِيَنْ عَلَ من لدينسم الحيثين الديمليدود إو الدوانية إلى الروا والمامة زويردا الجوليدو المؤينا إسام الغروا سأوج المستحد عهيكة إلخارا أبرى إنأته سنجوا مديزيتك ينجو أزج إغوا فتياه وكارفغ مراسحا أسيتا خيرتم كالموصود فسأ امرحا فالمكتفوت بصر السعار لمبيع وحوصتها تعلد فليدعوم ومرا مكواعدوا مدنا يقب عليه الم تنذيف بالالعوام للتشايص امرا الدورور ولاء الماعاتين والصفواه التواعلية المغ مؤاوليتها وعداوان غير كذرك واعشاء طائمز للودية أشأكيراها ملابعنا الماعتكوب ومؤروا الادريواك ه ١٠٠٥ و كعليا مناهيا المؤلك وبدائبة الشوري مركز أن المسكة والانتسار والله المورسان على رضاي اواءه الته الما المناه والمحروسات أست وأري ساهاوه لاصبيه تبطئه والعلبياء والمتنا المنزاج بإواننا كبودكها طاولوسواء والاتمان العالم المتناز والتفاشة كالتماز وأد النوز جوامدا لدخا الرج بالاستشار وتستنبها اسمقو مرافكة ألخهاه فالمساور ومسرا مربعه الماللوه في الفياد استعواره نهوزا وفعلها الالعالات مغرغمها الملو مرازية فيموح وليد فيكرما تلامات فأنته أب وانتشك بالعوابي ابعاض الانتخر عليوسا المتوقات عقها والمذكبة خيرة منده والمائدتية الزنوا بالموره للبلوفيلغا هوغادا والمنستار ويدريع والدو ومنعاع شرط التعليف إيات كالوالله عَجَيْنَ اللهِ * صَوْتُمْ إِلَوْ العَامِ عِلَيْنَا وَالإوالِيمِ المُنْكِينِ وَالْمَصْلَةُ فِي الْمُعْلِقِ وَال مرا تها تنول وحكوفا (عللوة يزمو رمضتُ سنة رماية عمارا في المانون وماء على فوالصليم وما عليه وأفاد يادمونها صورت و مور 🐣 🖰 الموالينيم بكون ودمالوه فيزأنا للهوالعقره فالخطاجة كأمام المجرا نلحا والواصلاهمه ويخاطيا أبهو برازان فالشرياء ورقده وعدالواسعة ويدزاه وإراه من الكوكيسو ويعور فلسله بترجيع فوطاعه الأوبيا فيلاوا مراه جوز بالإنا علايا ويحدا الله وعاد والمواجات ي ومه المستطال المواشلية في أخله الحصاء مراجلية وعضوا كياسيه الكوت المنهولية بقرة عليم بكادهو موجه بما الهال يحف مت مع المكنافي وَاللَّهُ عَالَى وَالْمُونِ لِلَّهُ مَا وَالْمُعَةُ وَإِلَيْهِ مِنْ المَعْلَمُ وَمِورُونَ مَا وَاللَّهُ مَا اللَّهِ وَلَا مُعَالِمُ المُعْلَمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَا وَاللَّهِ وَلَا مَا مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهِ وَلَا مُعْلِمُ وَلَوْمُ مُعْلِمُ وَلَا مُعْلِمُ وَلِمُ مُعْلِمُ وَلَا مُعْلِمُ وَلِمُ مُعْلِمُ وَلِمُ مُعْلِمُ وَلِمُ مُعْلِمُ وَلَوْمُ مُعْلِمُ وَلِمُ مُعْلِم رزه بالمغيوخ مناصلطنا هيونشادينا وعنشوان ووجواولوطانكها جراء فالأعالموا والمفاح المراغة طاعتم الشابا كالإومكاناه الورامة يان دا الرواه **و المنتوف و المنتوب المنتوب المنتوب المنتوب و المنتوب المنتوب المنتوب والمنتوب و المناوب و المنتوب و** ە ئېڭىلارگەر دائۇ (ئە ۋىمالائلىكىنىدۇ) ئانىچە ھەجىد، دېياۋىرىمەرلىچىدىدۇرلىغانىيى ھەدىكى ئىلىدا دېدىدىدىكى ئالىدىدى ئىلىدىدى ئالىدىدى ئالىدىدى إير للرئة ----- - يوما علما يجولنا عليه زيرًا به "تَنزَّ القُرُح الفرغيرية ابن التي المتأثر المنظم واللبنطة ٥ وغفا الطفاء والجابان الكنامذا أصنا بصنغ لغفل وفط فنصوخ كالصرو بالشرفين والموج يعدر الهزرة بابيت النارة فالمفارخ فكالم المتناه يتلوه الوجج وببعد النعلال جواها بالعمع والتكوي بمرتفائه والمرابية علامكم ولغا جناه مصاعبة بغنتهم بالانبيان مواشعه بذلا بعدواني والكاروب العالم الله المستحد المستعدة المنظمة في المراك والمراجع والمدينة والمكون المنطقة المالية المنافية المراجعة المراجع المنافعة المن وتنزلين بالفاء والعمره فالعالم أعصاء أوبدالة أبعج الوبارا إمرواج الهراج بنزار أخرجها ومعاليه والابواراه وتيزيكا الأفاشقها ومانعوه فوارا والمراول يمناه ولاماميتها فالمام والملاطنية والمحار والمار والمهابين والمركبة والمالية المراكبة ا والترك ويرجها المكام الله والأل ويركما المالية ويبدؤ والرائزان ومررام الدواكا الميرة واللاء أسراسيه ماوال ومروا فياداوا الاعمام والأثراء المدوا التأرق جافق فالتأفؤان فلكالها كإيث إلانطاع إوالاسكنار فيغالها والمتبرقزات والمكارياتيه الماءالة

وجه اللوحة الأولى للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (6783) في الخزانة الحسنية بالقصر الملكي في الرباط. وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق – بالرمز (ح1).



ظهر اللوحة الأخير للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (6783) في الخزانة الحسنية بالقصر الملكي في الرباط. وقد رمزنا لها في حواشي التحقيق – بالرمز (-1).

علم القوعلسسريات بن وم الموج الراملم العالم العسكامذالحيز الفرول وعبرانط او بقيم النظاو يوعبر شده رم وو عدد العدر مند والمات علىدم المديد لارتجع ماتغوم مراحكام عباء ان ومعاملات هوامورتنك الكلة ولارمه مازجاء والأراد مسالة مغنض التكليفاكماء ألعادات وجوالعاملات وامارالعادات ومانفنته والجيلة المينغ بذكابه الم العاملات الن ترعوا الحاجة البيعا وامَّا بعمامعا كماء بعضما ق لمَّ السيار عارُ وانصالهُ عَرَبْناد اكايوا تله امورمعاديند الله يعاتقوم ينبئه عادة الامع ابناء بنتمد اماء مريئة اوعنه هاو هزامه كون مريبًا فانه نصبة اله اصرب والمربد كما نكور بواحرة محدة خورة البحة بذاله احتاء إبناء جا معله فواغ متين هموى والمراجفاع مويقالوالهماؤع عادة لاختلاف ومأع احتد النظب عآج فكإستهم ببرمع اعتهم العودة بقاقة الخالان نعوسهم الأاد معلمها ونفاؤهاء العالم بعادة ربعا الدرة أنه يُورِ بقاوها بيعا بعنا وجه الحاجد الوسب الحاكم و وحبيت « كورهزاالباب، هزاالها كان بقريد كرجيع ما حكام المن فيناج البها سرة الحياد بيم ف الحاكة ما يك بده عزيه بالنغ راحكام صوها فبنوذ كون عامها فناتخر ما المكرب وصحها اوع بفيسها إهار فلة وممايحتاج البداحكام الامارواهدوه والعنووانوطابا والوابح فاوجدناجم ها فلفة هذا وابواء معاينهم المكلف عنايهون كاوالجرالفه أحجه النهدم اومادونها أودالحد معها وإنوع ويلط بعض البها وفذفرنا بابواب العتر كبعيد تقلعها بأحوا الموتوكلا بالوحا باوانواب ومام ميا الخفرو وإيكورم إحوالهون ببومرامور واحزا واحاكجيم الداللة فه البلك البوء للد الواحدانفهسك و الله أما يغض بن التاريب و القبامة و الدما والسماعة الغوا بارابغام والحرود اغاص ا للناص كابست لم المواخزة بماع وراخة اكاربع جوااللة نعاصارمت وعيد الفكارة وطن المامور بعاله نبآليهم مفصوفا للافلاله بيهاا تلاما للنعوم وانبأ امرنا بيهكها متنابه ناخبه هاءيب رأفضة المناعدة الما يعبن بعليه مع بعد المنا المنطقة المناعدة عند المناعدة المناعد بغاؤها والله نغدا على قار فلنب مفتصوات نبي الوجود معورة واع النصادات علياة المانود وينهاده الاعرفام واحيج أفيفر عموان فريع بالنزار واكثي عباراتهم بدمزه النرجد وافقية وهوجع مضاءة صوافة لعدة وعود والمكتاح فك النماع بمالتخاصيه فها بعيم الحوكا حرصنا ولهرضم هم فالعاض اكاراوح المزكور فانوجه المدا كوروم والبضا عمم تراما مع الكبر ووالماع الماكم فارافا بيرما بدعنه وما تعالدوال منزلنة الدانك ببربة كررط مامة عرووك المزاع عومًا يرجع الفضاء لفة المالفكيجوا واختلب وج هه نفله والتسييها عوازهمي وعلالعضاء وأركار برعر العفه الا اند منعيه عامم ومرالهدمها العفدواك والماحيط إشام وفرتفع النازلتالحا بض التغدوكا موره كيعية العماقي هالخطا والعنو فالط كزك و فلا كر إرسطاع او الم عامد نب أمرامناه ذاك و العضلة كلها به قود التعكولا مكما في كليات العدمة المناوعا متمار له م يعاص النجو مدري يم العقة مرا بكييم الفضاء و مريسنها مرايم المباع كين عالقه موكااللم 2/4.

وجه اللوحة الأولى للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (508) في الخزانة الحسنية بالقصر الملكي في الرباط وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق – بالرمز (ح2).

والندام بينزع اسد ومنام إما نبد عليه بلومع وهدي فرلموا الباء انتهائي ما ازبو معلم سعر ارشي المام ابعبدالمرسيد . وعررم رزوق على معتص الشبع خليل راسعلى عاوايل د جزادى الا كمية صنة كالمندى ولفية والصب (ارتم وسيل للنياعة عن الديس عرائه بل يذكر ويفول الهزائها ويفتلن علاء الله بسابومث فراير المنافظة والعدول أوالعدا ويروا ومال تشبر عالك المالولة المرابطل مضاربته فهل بعويرية لاتعظ بيفك عرا ليتلب ليها حلاحت باله مطنك بعصلالم فتقل مؤال عدوالهطب واخا يبعله المنتائة والالأطائية ويما ولدما بيدان بكؤن جفلة جعلهد اوا سابيد وموق ما هود والمشنبة واللفاب وإدكار إياف فيها والمابع كالمراكلين التواع الإنكل والمنباع التسلب الصلا هوى ولا غيبتناء الماهليس وتنهل وحليضية لالمالل القائد توزعل منعص خلبل و بانها الزيام الجرسم بسيل كلنتم عرصياني تظهرين البواب فل جراب ويه بغواسم الميوليس المفرلزر العبد البرائع كالبعد بمليوجب الفصاح إوالدر ع بوس الأرفي لم وبارد ا تبت إ فرار العلم طواعد الم فقل عمداً المور على المور على المور العلم المور المور المور المورد ال عمرا كارد سبدا الفنول از نعثا بذريك العباران والماتان الوان عَمِا عِرْالْفَارِ مِنْ عَلِي إِن الْمُعْرَةُ عَمْدُو الْمُعْتُولُ فَلْمِسْرِلْمَ وَالْكَارِالِيلَ فوالماكس وتبوالنوضع عنوفوا ابرالاجب وجواب وعوزالفطاص عُرُ وَالْعَمْدُومَ عُولُ الْأُوسَرِ عِلْ السيدِ: وَهَيْتُ فِلنَا يَغِيلُ الْعُوارِ الْعَبِيرِ عالقصاص معما عنم من سائن العمام على البياحز العبروليس لمردامك لا والعبد بنهم علاال بحون اراع العوار عربيس الاغياء ما فران سل هاز الموجم ترا على إلى ومنز انهال وا والمريك المبير المفتول الباخذالفاتل الفرع عبره مليسري مطالبة سيرانفانل بفيمة المفتول مرباب اولى وكوثبت متلملم بعربين الحال لعيد مرم المفتول فتل ألغائل اوا حرى يح المندر الكي يني حينه وسيراء جه اسلامم اوجرايم بفيمة الفتول وفوانيت خرانك بعول مع يميس ولدية أذكا فتنمز مت العبيد لي يكي لم فتلم بوالك والما اخزا ع عمدي مع غنيي سيوي ويم إذك و بزالك اجرب ا در الطلا و وفي الم

ظهر اللوحة الأخيرة للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (508) في الخزانة الحسنية بالقصر الملكي في الرباط . وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق – بالرمز (-2).

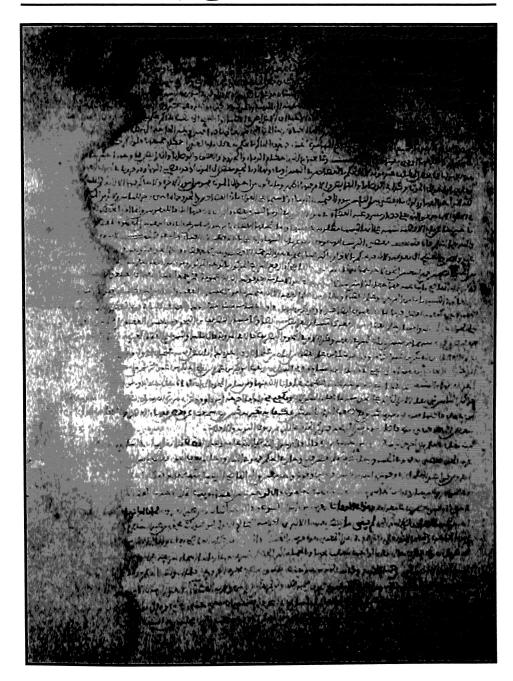
ووفونه عكبيبه واحتمدا يمنها وبكوزها فالتشبيم واجه للعقل الغطاح ويتعلو بفواءا والافتخ المنشيد الكرم ومجتمال يغلوعنا النشبيد مقوله بالمساحداء كعا يفتم سزربادن الفسيت سعة اسماحه ماراد النساحد حمب الجهجاطه وزواءته كارزالعداالملغفونا واجوصاخ الغمر التزائد ارجم سرصمة اللبك أخالمنا سباك واحذالا واعطف ببدالناب عج الاوتر والعطف لمساركهما عاليتروكها فب عرهزالعكم للمنغد مبزج عبزهاء ه المسلد العسلي الاحتزاللاو وكاعلالنابالاالمعنه عادم وعضو حرالمنفهم بالمتارة مآالبدموخالا موزالا عاء كالاحراك المستست ومرها فالحدارل المامنة بالمنظ المارة المراقة المارة المراقة المنافقة المارة المراد المراقة الم أونعه ااذآلم منعمذالة بببرا لعفلاتنهم بفولدنز فم بنهد مقبعو مداته اذانه وأن يبده كفها حكرالعفل ولمبسرا لالفصاص وعالمنوا حرغزا ليموعن واصبغ والمرالفاسع وعبيرا مسلم اوسخ انغ سفع مسلودرا بعطف فللف عليما لاأنات المسقال سمااراد به فنله انتهم ومحموم الاستنتاء استان معية الفط حروفعنا بالعبيه عيز فوالصغرو مال والبداز ومانتهنم الاستنزاء أزعمنو لهاذالم ينط واغرم بعسم وهومعو وعلوام لم بخر يخطع حنى بيبز والدوكا مره الشيء عليدوا فاصفا وغرحة يعلم الداواة فنلدبها سفالة ببغترا بدوا وبناء الفكاع أعا فلندواماء عزوره عصل المدونراع إعاطلته واعز المصنع النانق السلاء وكالوابز عبرالشدام وضد حبر شرح كالارابز الحاجب مليو الدالفييب المتعلق والمتنفظ والمقا والمقاطنا المبهم النتبوخ هوله المسلنه المتهب والترهب والآز الهبيب اوزاد علوجه التعم الانتظ مندولا سند ازعذا عوالاط الا الملا بطب عزايا العال فطاح واءد القبيب المال زلد الزادد في بوط البها منه بخالذعم أنوأ ونتزك نلذ الزباء بمعاغبغ غمرو حبسالا بمناصة والادجيا لادبامع المكومة بع ماله وأرجاؤونا الديد استر فلن ومارفعت علقم بمغط حرع زمادى المبيب المعل الغرم خاصة والاهذا اطلاروا ضدوا المماع كلاءالليع ماله حبز نكليم إوركنا بالمبوا حرع ونزا الإساميد ومزع معما افال يبيغه ازيس والمراله بيب عامنا اللهازغلع ١٤ موضع العنظ حصلتالم بكرعليهيش، وان زاد على الدبيب الوفع العقع عما وارباد الله عال خصاً وأن زاد على الدال العالما للشار وبيد از دالد عمد كلر وبيد العظام وان برحد بيز الخطا والعمد كانت علقة انتهسي وتعفز الفليد مع والدنولمافت م بيت ارعاه بيع إبد اعداء والافره منه وميكور فيد إدما مفكم مندوء حسزالا إن الالباب بجنولها المعد وللعظم لنفد ورجوع العسم فنوله إما العكس في بد مثلا عرمن المد بصيمه والعصروع بواعمه ولساز انفروها بعراله فصة من مغلظ عاري ورانر العظم والدداء وواحداءها المدماء ود إمغد خر من مُرهِند للعَمة و شوعبزو حاجب ولحمة وعمده كالفكا الاءالاد والاز بعلى المنطبة عير، هاعتم الصدر وديما اخاب ورز الا بنيس ال بنالم ، هزالله طريد كويد العراص الله كا يعنص مع ااما عدم اسم نلداد نعطم المندي وبوروبه ايط بالعوبالج مسالابعتم سنه عما العوالع والاو (ما يعنص من من عما كم بد

وجه اللوحة الأولى للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (01_8943) في المتحف البريطاني. وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق- بالرمز (-ب).

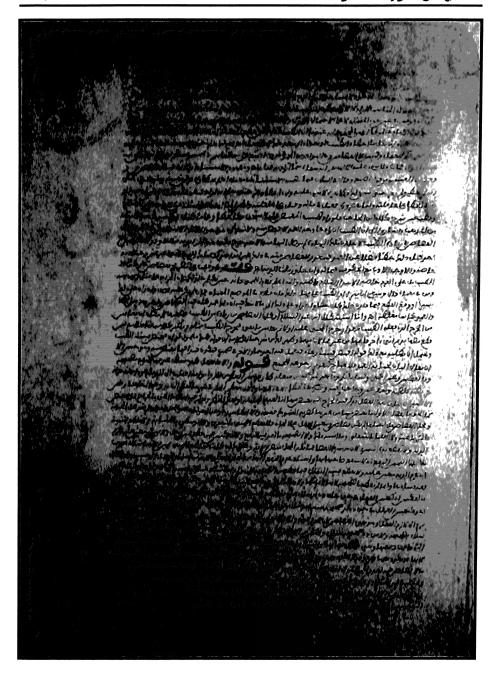
اوسفيده الجاريط والامتها عالم المنزية المنزوية المالات حين والمالات حين والماليروع في المالات المستما المالية المنزولة ا

كُتَبُكُ عَنَيْرُ الله تعليم إين البياري في النباع عَلَى النباع عَلَى النباع عَلَى النبار والماسان الماسان الم وجهة مؤكفاً بنده ع النَّذُا عزفت من وعَدُّود عسال (لع) سنة

ظهر اللوحة الأخيرة للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (01_8943) في المتحف البريطاني. وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق- بالرمز (ب).



وجه اللوحة الأولى للنسخة التي يُحفظ أصلها بخزانة خاصة في موريتانيا. وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق- بالرمز (ش).



ظهر اللوحة الأخيرة للنسخة التي يُحفظ أصلها بخزانة خاصة في موريتانيا. وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق- بالرمز (ش).